

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة



الجلسة العامة

الخميس، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالى إسماعيل (ماليزيا)

أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وهي أهداف صادق عليها بلدي.

إننا ننطر إلى استئصال الفقر بوصفه أولوية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛ ونحن نعمل على بلوغ ذلك الهدف، لا سيما في مجال توفير فرص العمل والأمن الغذائي، عن طريق برامجنا لدعم المشاريع الصغيرة جداً. والأعمال التجارية الصغيرة من أجل النساء والشباب، ومن أجل التعليم والتدريب المتعلقات بالقضايا البيئية وبالمفهوم الجديد للتنمية. وتحديداً نحن نقوم بإجراء تغييرات في المنهج الدراسي من أجل التعليم الأولي والثانوي ونصمم خططاً وبرامج وننفذها من أجل التعليم غير الرسمي لفئات المجتمع المحلي.

ونحن نعلم أن المنظمات في المجتمع المدني تحتاج حيزاً للمشاركة يمكنها من الاشتراك في العملية الإنمائية ومن أن تصبح أطراها فاعلة حقيقة جنباً إلى جنب مع المنظمات الحكومية، في الإدارة وصنع القرار، على المستوى المحلي خاصة، وفي تصميم السياسات الإنمائية الوطنية ومتابعتها. وتقتضى العملية الإنمائية رؤية موحدة لكي تصبح مستدامة، كما تقتضي مسؤولية مشتركة من الجمهور والقطاع الخاص لكافحة الاستمرارية المصحوبة بالاستقرار السياسي الذي يعزز الحكم الديمقراطي.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لبيان يدللي به معالي السيد خايими ديفيد فرنانديز، نائب رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطبخ السيد خايimi ديفيد فرنانديز، نائب رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى المنصة.

السيد فرنانديز (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم رئيس الجمهورية الدومينيكية، السيد ليونيل فرنانديز، وباسم فريق الحكومة بأكمله، يشرفي أن أُنقل إلى الجمعية العامة آراء بلدي وأفكاره بشأن جدول أعمال القرن ٢١.

إن حكومتنا ملتزمة التزاماً تعتبره واجب عليها بأن تدعم أنشطة الحكومة والمجتمع المدني بغية تنفيذ

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستتصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-85753

*** 9785753 ***

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أُعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نوربرت ماركس، وزير البيئة في ليختنشتاين.

اصطحب السيد نوربرت ماركس، وزير البيئة في ليختنشتاين إلى المنصة.

السيد ماركس (ليختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): في ١٩٩٢، لم يكن مؤتمر ريو مجرد وعد بأمل في تحقيق أحوال معيشية أفضل في العديد من أنحاء العالم، وإنما مثل نقطة انطلاق لجهود شاملة وإجراءات مشتركة من جانب العديد من المؤسسات، والجماعات والأفراد. وعند التقى임 الإجمالي لتنفيذ التزامات مؤتمر ريو، علينا أن نواجه حقيقة إننا اليوم أبعد عن التحول العالمي الضروري لتحقيق التنمية المستدامة مما كانا عليه قبل خمس سنوات. ولا بد من التأكيد مجدداً على الوثائق الختامية لمؤتمر ريو بوصفها أساس وإطار السياسة العامة الطويلة الأجل للتنمية المستدامة.

لقد حددنا الآن الأنشطة الإنسانية التي يؤدي توسيعها غير المقيد إلى التأثير في التوازن الإيكولوجي. وتوصلنا الآن إلى إيجاد طرق ووسائل للسير على طريق التنمية المستدامة بخطوات حاسمة ومستهدفة على نحو واضح. وحكومة ليختنشتاين على استعداد للاضطلاع بتصفيتها من المسؤولية المشتركة من أجل سلامة البيئة العالمية والتربية والسلام. وبالرغم من أن الحكومات تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والتزامات ريو، يجب على جميع الفئات في المجتمع أن تشارك بنشاط في عملية النهوض بالتنمية المستدامة، وهكذا فإنها أيضاً تتلزم بالتغيير.

وسمحوا لي أن أؤكد على بضعة جوانب ترى ليختنشتاين إنها ذات أهمية حاسمة في تحقيق هدفنا المشترك في التنمية المستدامة. وسمحوا لي أن أتناول بعض المجالات ذات الاهتمام الخاص بالنسبة لنا. وبما أن ليختنشتاين تعتمد على الواردات لتغطية أكثر من ٩٠ في المائة من حاجتها للطاقة، فإنها تولي أهمية قصوى لسياسة عامة شاملة ومتماضكة للطاقة. فالطاقة تضطلع بدور أساسي في تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة، وإمدادات الطاقة يجب أن تكون آمنة وموثوقة.

ومسائل الطاقة أيضاً تقع في صلب الجهود الحالية الرامية إلى تثبيت استقرار انبعاثات غاز الدفيئة. واتنا

إننا نواجه عقبات كبيرة تفرضها دفعات ديننا الخارجي، ونحن بحاجة إلى إيجاد السبيل للشروع في برامج إئتمانية قادرة على اتخاذ الشروة للبلدان المتقدمة النمو وللبلدان التي تسعى إلى تحقيق الرفاه والازدهار بتفاؤل ورغبة في العمل.

وأود أن أشدد على أنه لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن نتذكر أن الاستدامة لا بد أن تبني ابتداء من القاعدة حتى القمة. فالمشاكل المحلية تقتضي حلولاً محلية، وليس بوسع أحد أن يحلها سوى المجتمعات المحلية. ودون مشاركة المواطنين مشاركة مسؤولة وملمة جيداً بعملية صنع القرار، سيكون من العسير إنشاء عملية تنمية مستدامة. ولهذا السبب أنشأنا مجالسنا الإنمائية على مستوى المحافظات، التي تشارك فيها المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في كل محافظة بغية تحقيق الالامركية. ونحن لا ننظر لذلك بوصفه انتقاصاً من سلطة الحكومة المركزية، بل بوصفه ضماناً لأن تصميم السياسات التي تحدد على المستوى المحلي فعالة ومفهومة بوضوح على المستوى المحلي.

وكان سكاننا الأصليون يطلقون على الجزيرة التي تتشاطرها اليوم الجمهورية الدومينيكية وهي تي اسم "كيسكيا" وتعني "أم الأرض كلها"، وبدأت الحكومة الدومينيكية الآن خطوة وطنية تطلق عليها اسم "كيسكيا خضراء إلى الأبد" وتسعي إلى توليد الزراعة وتحسين الأحوال المعيشية للسكان الريفيين من خلال تطوير واستخدام وحفظ مواردنا الطبيعية. ومواردننا الطبيعية والبيئية هي المشروقات الرئيسية للسياحة، التي تشكل في بلدنا وفي دول الكاريبي الأخرى أهم نشاط اقتصادي. ولهذا فنحن بحاجة إلى وجود محيط أطلسي صحي وبحري كاريبي صحي، وهذا نحتاج إلى العمل معاً للحؤول دون إلقاء النفايات الملوثة في مياهنا.

فالبيئة لا تعرف أية حدود، إنها عولمة الطبيعة. ومن أجل الدفاع عنها نحتاج إلى العمل المنسق من جانب جميع الدول والمنظمات الدولية. فالبشر هم ركيزة أساسية للطبيعة. وانها لمسؤوليتنا المشتركة، والتزام حكومتنا، الاضطلاع بضمان التنمية في ظل الرفاه والكرامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أشكر نائب رئيس الجمهورية الدومينيكية على بيانه.

اصطحب السيد خايمي ديفي فرنانديز، نائب رئيس الجمهورية الدومينيكية من المنصة.

ومن أجل تحسين القدرة العالمية على إبقاء التنمية البيئية المستدامة قيد الاستعراض، لا بد من القيام بعمل عاجل لتطوير مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة.

ويجب تعزيز الإطار المؤسسي لمسائل التنمية المستدامة والمسائل البيئية العالمية وزيادة تركيزه. وبما أن العديد من تحديات التنمية يتأخذ أشكالاً مختلفة من منطقة إلى أخرى من العالم، فإننا نؤيد كل جهد يبذل من أجل تعزيز البعد الإقليمي لعمل لجنة التنمية المستدامة. وهذا النهج الإقليمي وحده سيكفل معالجة المشاكل المشتركة، بالرغم من طابعها العالمي، على المستوى الإقليمي، وليس على أساس القاسم المشترك الأصغر.

وفي ١٩٩٢، أكدت حكومات البلدان المتقدمة النمو من جديد التزامها بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وإذ تستهدف حكومة ليختنشتاين تخصيص مساعدة إنمائية رسمية تبلغ ١٪ في المائة من النفقات العامة، فقد زادت بصورة مطردة مساعدتها الإنمائية خلال السنوات الأخيرة وستواصل القيام بذلك. وإن تخصيص الموارد المالية وتعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات هي أهم العناصر في تنفيذ مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفيما يتعلق بالتمويل، هناك حاجة للموارد المحلية والخارجية، بالإضافة إلى الموارد العامة والخاصة. وينبغي استخدام هذه المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة مبتكرة كمحفز للتنمية المستدامة ولتحسين بيئية العمل لعمليات القطاع الخاص في البلدان والقطاعات التي بغير ذلك لا تجذب الاستثمار الخاص.

فلنضطلع معاً بالمسؤولية ولنحقق تقدماً هاماً على الطريق المفضي إلى التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير البيئة في ليختنشتاين على بيانه.

اصطحب السيد دوربرت ماركس، وزير البيئة في ليختنشتاين، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ياو كوملافي، وزير البيئة وموارد الغابات في توغو.

تناشد جميع البلدان الصناعية الالتزام بأهداف إجراء تخفيضات كبيرة وجداول زمنية في أسرع وقت ممكن. ولا تتوقع من شركائنا في البلدان النامية الاضطلاع بالتزامات تتصل بالتخفيض بموجب ولاية برلين، إلا إننا نأمل بأن يكونوا عما قريب على استعداد لاعتماد خطط تخفيض خاصة بهم.

وفي مجال النقل على وجه الخصوص، فإننا لا نسير صوب مزيد من الاستدامة. بل على التقييم من ذلك، يتسع النقل البري باستمرار، وبالتالي فإن آخر ذلك على البيئة ورفاه الإنسان ما زال كبيراً جداً أيضاً. فالمكاسب التي تتأتي من الكفاءة سرعان ما تضيع أمام الزيادة في الحجم. إن الانبعاثات المتولدة عن حركة المرور تشكل مخاطر صحية كبيرة في العديد من مناطق العالم، ولئن كان الوعي يتزايد حول التكاليف المالية والصحية الباهظة المرتبطة على الاعتماد على السيارات، فإن الحوافز الاقتصادية أو الآليات المالية المحددة لتعزيز وسائل النقل الأخرى ليست متوفرة حتى الآن. والأثر على البيئة، ولا سيما في بلدان العبور مثل بلدنا، يبدو أنه يقدم دوماً المزيد من الأسباب التي تدعو للقلق. فالتقدم ضروري على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ويجب وضع وضع استراتيجية مشتركة لحالة النقل السليمة بيئياً ووضع برنامج عمل أكثر تخصيصاً.

إن ليختنشتاين بوصفها بلداً واقعاً في جبال الألب، تعتمد اعتماداً شديداً على الوظائف الحمامية لغاباتها. وتقلidia، تهتم ليختنشتاين بصورة خاصة بالمعمار سات المستدامة لإدارة الغابات. وحيث أن ليختنشتاين مقتنة بقوة بالأهمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع أنواع الغابات، فإنها تؤيد جميع الجهود الهادفة إلى إنشاء صك دولي شامل ومتعدد وملزم دولياً بشأن الإدارة المستدامة للغابات.

ويجب التأكيد مجدداً على دور لجنة التنمية المستدامة بوصفها محفل رفع المستوى لمناقشة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تختار اللجنة كل عام موضوعاً محدداً جداً يكون مدار اهتمام البرامج لمناقشته من جميع جوانبه. والأهداف المحددة للبرامج الموجهة نحو العمل لا بد أن تقتضي القيام بعمل موجه نحو الأهداف يكون حاسماً وملزماً، ولكن متميزاً. ولدى وضع برامج العمل، فإن الأهداف التي تتجاوز بشكل ملحوظ عتبة المعايير البيئية الحالية يجب أن تحدد لكل من البلدان الصناعية والبلدان النامية.

إلى اتفاقيتي حفظ التنوع البيولوجي وتغيير المناخ وصدقت عليهما، وكذلك على اتفاقية مكافحة التصحر، كما اتخذت إجراءات محددة لتنفيذها. وبالإضافة إلى الاتفاقيات المنبثقة من لجنة التنمية المستدامة، صدق توغو في الواقع الأمر على كل الاتفاقيات التي تتعلق بالإدارة الرشيدة للبيئة.

وعلى الصعيد المؤسسي، تألفت لجنة مشتركة بين الوزارات من أجل البيئة لتيسير تنسيق السياسات البيئية ولتشجيع مراعاة البيئة في برامج ومشاريع كل قطاعات التنمية. وسيجري في تموز/يوليه القادم تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التي ستضطلع بدور اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

وقد اعتمدت توغو مؤخراً مشروع إعلان عن السياسات الوطنية للبيئة بموازرة العنصر التنسيقي لخطة العمل الوطني من أجل البيئة. ووضعت خطة العمل الوطنية للغابات، وتشمل مشاريع ذات أولوية مثل برنامج السنوات العشر لإعادة التحريج، من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧، لمعالجة التدهور الملحوظ الذي حدث مؤخراً في الموارد الطبيعية. ويجري إعداد برنامج لإدارة البيئة يبدأ تنفيذه عام ١٩٩٨.

وقد أمكن تحقيق ما أنجز في وقت قياسي بفضل مساعدة كل القطاعات الاجتماعية والمهنية للسكان - القطاعان العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية - بعد اتخاذ التدابير الواجبة لزيادة التوعية.

وبالنسبة لنا، فإن ما أنجز إلى الآن يشبه رقص السلحفنة داخل جلدتها الصلب. نحن نود أن نحصل على نتائج ملموسة لسكاننا. ولكن مما يؤسف له أن النتيجة الحتمية هي استمرار تفاقم المشاكل في الميدان. فلم يجر التحكم في المياه على الإطلاق، ولا سيما توفير المياه الصالحة للشرب لأغلبية الناس. وأشكال التلوث المختلفة تتزايد. وعلى الرغم من أن السكان يدركون جيداً، وإلى حد كبير، الحاجة إلى حماية البيئة، فإنهم لا يزالون يفترطون في استغلال الموارد الطبيعية للبقاء على قيد الحياة.

وفيمما يتعلق بالتعاون والشراكة الدوليين في مجال البيئة، فإن توغو من بين البلدان التي لا تتلقى دعماً. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي لنا أن نسلم بأنه بالنظر إلى الجهود التي بذلها بلدنا مؤخراً في مجال البيئة، تلقت توغو بعض الوعود المشجعة. وعلينا أن نصدق

اصطحب السيد ياو كوملافي، وزير البيئة وموارد الغابات في توغو إلى المنصة.

السيد كوملافي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بدا في وقت ما - فيما يتعلق بالبيئة - أن الإنسان شرع، بمزيد من الأسف، في انتهاج أحد المبادئ التي يتبعها السمك، وهو ألا يبدأ في التفكير إلا بعد أن يقع في الشبكة. ولكن لحسن الحظ كانت قمة الأرض المنعقدة في ريو عام ١٩٩٢ نقطة انطلاق مفيدة أذتت بصحوة البشرية جماعة.

إن إجراء مسح للنتائج التي تحققت عالمياً بعد خمس سنوات يشير الشواغل والتساؤلات بشأن كل أنواع القدرات، وبخاصة إرادة المجتمع الدولي وتصميمه على الوفاء بالتزاماته والدخول في شراكة جادة وصادقة، وهو أمر أساسى لمواجهة التحديات البيئية. ولهذا، فإن اجتماع نيويورك يعقد في الوقت المناسب. فهو يتيح الفرصة لكل دولة من دولنا، وللمجتمع الدولي بأسره، لتقدير ما حدث منذ ريو ١٩٩٢.

وبالنسبة بلبلتنا، فإن الظروف السياسية الاجتماعية التي أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في توغو إبان عقد مؤتمر ريو لم تعطل الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا فحسب، بل أوقفت ما بادرنا بالاضطلاع به من إجراءات هامة تتعلق بالبيئة وألحقت الضرار بالموارد الطبيعية على وجه الخصوص. وهذا يصور أوضح تصوير المبدأ ٢٥ من إعلان ريو الذي ينص على،

"إن السلام والتنمية وحماية البيئة أمور متراقبة وغير قابلة للتجزئة".

وتوجو على الرغم من عجزها وقت البدء في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فقد حاولت الوفاء بالتزاماتها.

فعلى الصعيد بين الاجتماعي والاقتصادي، جرى اعتماد برنامج لمكافحة الفقر وبرنامج للنهوض بقدرات التنمية الوطنية. كما اعتمدت سياسة وطنية في المجالين الاجتماعي والصحي.

وعلى الصعيد التشريعي، فضلاً عن القانون الذي أنشأ مجموعة قواعد البيئة عام ١٩٨٨، أدخلت توغو في المادة ٤١ من دستورها الجديد مسألة حماية وإدارة بيئية سليمة وموجهة نحو التنمية. وقد انضمت توغو

اصطحب السيد صاموويل بيفاوا، وزير إدارة الأراضي والبيئة في بوروندي، إلى المنصة.

السيد بيفاوا (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني، بل ويشرفني شرفاً عظيماً أن أخطب الجمعية باسم حكومة بوروندي بمناسبة انعقاد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، لتقدير التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بعد مرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر ريو.

عندما أصدرنا جدول أعمال القرن ٢١ في ريو، كنا نعلم أننا نضع إطاراً لعلاقة جديدة بين بني البشر والطبيعة. وتنفيذ جدول الأعمال يجبر مختلف البلدان على تحمل مسؤولياتها أمام التاريخ والبشرية ويملي عليها خيارات صعبة. وتكمّن صعوبة الاختيار في التوفيق بين العلم والأخلاق والاقتصاد، وكلها عوامل لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة.

إن جدول أعمال القرن ٢١، وهو ثمرة اتفاق أكثر من ١٨٠ دولة مثلت في ريو، برنامج عمل واسع للقرن الحادي والعشرين، إنه قائمة بالتدابير التي تسعى إلى التوفيق، من خلال الشراكة العالمية الحقيقية، بين حتميتين، بيئية سليمة من جهة واقتصاد قوي من جهة أخرى، ليتسنى تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.

ثمة اتفاق عام اليوم بشأن ضرورة توجيه جميع جهودنا على المستويين الوطني والدولي نحو التنمية المستدامة. وإن تحقيق هذا الهدف الجدير بالثناء شرط أساسي لبقائنا على هذا الكوكب. إن مختلف الوثائق الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وبخاصة، إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، واتفاقية تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر، توفر الأساس والإطار لسياساتنا العامة وينبغي أن توجه جميع قراراتنا التي تتخذ في سياق نهج متكامل إلى السياسات البيئية للتنمية المستدامة.

فعلى المستوى الدولي، ساعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في زيادة وعي جميع القطاعات الاجتماعية، بما فيها الزعماء السياسيون، وممثلو حركات المواطنين، والمجتمع العلمي ووسائل الإعلام، بالعلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون البيئي الدولي قد أثرقه المبادئ المنصوص عليها في مؤتمر ريو.علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين البيئة والتنمية أصبحت

بأن "من يচغر ينوي الغناء أيضاً". ولذلك نود أن نشكر الجميع على دعمهم وسنشكّرهم على الوفاء بوعودهم.

وعلى سبيل تقديم إسهام آخر في هذا الاجتماع الهام، تود توغوغو أن تقترح بأن يعتبر إعلان ريو مخططاً تبعه البشرية جماعة، مثله مثل الإعلان المكمل له الذي سيصدر عن نيويورك. وفضلاً عن ذلك، سيكون من الضروري أن تحدد برامج واقعية ومشاريع ذات أولوية يمكن تنفيذها خلال خمس سنوات مثلاً. ويجب أن يجري ذلك على الصعيد الإقليمي وفقاً لـ"وجه التشابه المادي أو الأحيائية أو المالية، ويجب أن يجري استعراض في منتصف المدة يمكن من إدخال التعديلات اللازمة في أوانها.

ولهذا يطلب بلدنا، بتواضع، من الجمعية العامة أن تولي اهتماماً كبيراً للاقتراح الذي قدمه وزراء البيئة الأفارقة في أواغادوغو في آذار/مارس الماضي. وقد سبق أن قدم هذا الاقتراح إلى دورة الجمعية العامة هذه الرفيق روبرت موغابي، رئيس جمهورية زimbabوي والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وينص هذا الاقتراح على إعطاء الأولوية لدعم المشاريع التالية في تلك المنطقة، وهي مكافحة الفقر والتصرّف وتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب والمصادر البديلة للطاقة.

وأخيراً، تأمل توغوغو أن ينظر المجتمع الدولي برمته في مشاكل البيئة بوصفها من الطوارئ الإنسانية التي ينبغي معالجتها المعالجة الواجبة. فالتدابير السياسية والاقتصادية التي كثيراً ما تتخذها بلدان الشمال ضد دولنا لها آثار بالغة الضرر على الشعوب الفقيرة، وبالتالي على البيئة.

والبيئة مورد يتشارطه بني البشر كلهم. ومصائر الأغنياء والفقراء متربطة. ولهذا لا يمكننا أن ننتصر إلا إذا عملنا معاً.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير البيئة وموارد الغابات في توغوغو على بيانه.

اصطحب السيد ياو كوملافي، وزير البيئة وموارد الغابات في توغوغو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد صاموويل بيفاوا، وزير إدارة الأراضي والبيئة في بوروندي.

أعمال القرن ٢١، بما في ذلك وضع خطط لإعادة تثمير الغابات في شمال البلاد لمكافحة المخاطر الوشيكة للتتصحر، وحماية التنوع البيولوجي من خلال المحافظة على المناطق المحمية ومكافحة التلوث في بعض المناطق الحضرية ومحاري المياه. واليوم توجه بوروندي نداء عاجلاً إلى المجتمع الدولي لتعزيز شراكته في الجهود الوطنية التي بدأناها فعلاً وفي دعم البرامج التي يجري الإضطلاع بها.

وإن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سيقينا جميعاً وهو المسؤولية المشتركة، وإن تكون متابينة، للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وبالتالي، يجب علينا وعلى المستويين الوطني والدولي، أن نضع هاجماً مبتكرة ونعتمد لها من أجل تعزيز الموارد للسعى بجهد لتحقيق التزامات ريو، التي يحرى تجديدها في هذه الدورة الاستثنائية.

وختاماً، أتمنى كل النجاح لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأؤكد مجدداً على اهتمام بوروندي بالتعاون الدولي لحماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العالم، لأن بقاء البشرية يعتمد على بقاء الموارد الطبيعية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير إدارة الأراضي والبيئة في بوروندي على بيانه.

اصطحب السيد صامويل بيفاوا، وزير إدارة الأراضي والبيئة في بوروندي، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابيل الحاج عبد الله أدامو، وزير الدولة للأشغال والإسكان في نيجيريا.

اصطحب الأونرابيل الحاج عبد الله أدامو، وزير الدولة للأشغال والإسكان في نيجيريا إلى المنصة.

السيد أدامو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، في البرازيل، قبل خمس سنوات، يبرز كمعلم في معالجة المسائل العالمية للبيئة والتنمية. ففي ذلك المؤتمر، أعطى المجتمع الدولي صوتاً ومضموناً لتصميمه الجماعي على التعاون من خلال التصديق على مبادئ إعلان ريو، بالإضافة إلى أهداف جدول أعمال القرن ٢١، كتعبير صادق عن عزمه على ضمان بقاء البشرية من خلال التنمية المستدامة. وأقام

أساسية للغاية بحيث أن النجاح في الإبقاء على الروابط بينهما يحدد ما إذا كان يمكن الحفاظ على البيئة العالمية.

وفيما يتعلق ببلدي، بوروندي، فإنه بفضل مساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات الدولية حقق بعض التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك التصديق على سبع اتفاقيات تتصل بالبيئة. ولقد أعددنا استراتيجية بيئية وطنية وخططة عمل ووضعنا مدونة بيئية وقائمنا إطارياً. ونقوم بتوفير التدريب الإداري ونسعى إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي. وإننا نعمل على إدارة النفايات الصلبة ومياه الفضلات ونبذل الجهد لمكافحة التتصحر. ونحاول تغيير أنماط الاستهلاك في مجال الزراعة والأغذية والسكن الريفي، والطاقة والصحة.

وبالرغم من نوايانا الطيبة للارتفاع إلى مستوى الالتزامات التي قطعت في ريو لم تستطع بوروندي إنجاز ما كان يفترض أن تتجزء وفقاً للبرنامج المحدد في جدول أعمال القرن ٢١ بسبب قيود شتى، وبخاصة الأزمة الاجتماعية والسياسية التي انفجرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والتي لم تتح البيئة من آثارها. وبعد المجازر الإثنية الداخلية، أجبر الآلاف من الناس على التجمع في مخيمات للنازحين. وجاء اللاجئون من البلدان المجاورة وضاعفوا من أعداد الأشخاص النازحين داخلياً، مما شكل سبباً رئيسياً للظهور البيئي تمثل في إزالة الغابات، من أجل تلبية احتياجات الطاقة، وفي تلوث الأنهر وتدمير الهياكل الأساسية.

ويجري في الوقت الراهن بذل الجهد لتحقيق الانتعاش، وإعادة بناء المساكن، بفضل المساعدة المقدمة من صندوق التنمية الأفريقي؛ ولضمان تثمير الغابات، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ وإعادة بناء هيكلنا الأساسية، بمساعدة المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية.

وتود بوروندي أن تفتتح هذه الفرصة لكي تعرّف عن عميق امتنانها لمختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في بوروندي التي واصلت مساعدتنا لاستعادة بيئتنا المدمرة.

وحكومة بوروندي، بالإضافة إلى برنامجها لاستعادة السلام، وضمان الأمن لجميع المواطنين، والنهوض بالانتعاش الاقتصادي، تحاول الآن أيضاً تنفيذ جدول

الرئيسي لجهودها المبذولة للتخفيف من حدة الفقر
تحقيق تنمية يكون جوهرها الشعب.

ونيجيريا، بصفتها بلدا في خضم التنمية والتغير، لا تزال تتخذ خطوات لحماية البيئة والحفاظ على توازنها الإيكولوجي. وتقريرنا الوطني المقدم إلى هذه الجمعية يبرز التقدم الحميد الذي أحرزناه في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقد اتخذنا مبادرات شتى للحفاظ على مواردنا الطبيعية وإدارتها، والحد من إزالة الأحراج، ومكافحة التصحر، وتخفيض آثار الجفاف، وتشجيع المستوطنات البشرية القابلة للاستمرار والزراعة المستدامة، والمحافظة على التنوع الأحيائي. وفي هذا الصدد، زادت الحكومة ما تخصصه للبيئة من ١ في المائة إلى ٢ في المائة من الحسابات الاتحادية. وهناك مخصصات إضافية تعتمد على مبدأ الاشتغال بالنسبة للمجتمعات المنتجة للنفط والمعادن الصلبة. ومرسوم تقييم الآثار البيئية الذي سن عام ١٩٩٢ يجري تنفيذه بحذافيره بالنسبة للمشاريع الإنمائية الجديدة. كما جرى تعزيز الوكالة الاتحادية لحماية البيئة، ووضعت في مقر رئاسة الجمهورية، وأصبح لها مجلس إدارة من الوزراء لكي تحصل على القوة السياسية اللازمة لفعاليتها. وكل ولاية في الاتحاد، بما فيها إقليم العاصمة الاتحادية، أبوجا، لها وكالة لحماية البيئة.

وبالمثل، اتخذنا التدابير التي تكفل إدماج شواغل البيئة ضمن التخطيط الإنمائي وصنع القرارات، وينفذ الجهد في نفس الوقت لكي ينضم مشاركة القطاع الخاص في قضايا البيئة. وتشترك الحكومة الآن مع الصناعات الانتاجية وشركات النفط في التزام مشترك باتخاذ تدابير مساعدة للبيئة تهدف إلى النهوض ببيئة وبرفاه كل المجتمعات المحلية، بما فيها المجتمعات المنتجة للنفط في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا.

وهناك قضية أخرى تحظى باتفاق عام، وهي أن بناء القدرات شرط مسبق للتنمية المستدامة، وينبغي النظر إلى ذلك بوصفه جهدا في سبيل التعاون لا المنافسة. ويجب على البلدان أن تنظر أيضا إلى بناء القدرات بوصفه استثمارا في تنمية الموارد البشرية. ولهذا، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من دعمها للبلدان النامية.

لكن ما اتضح في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ هو أن هناك تقاعسا واضحا عن الوفاء بالالتزامات التي اتفق عليها في ريو. ولئن كنا نقر، بل ونقدر، جهود البلدان المتقدمة النمو التي أوفت بالهدف المتفق عليه،

مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية صلة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحماية البيئية بوصف ذلك إطار عمل فعالا لتنفيذ السياسة. ولهذا السبب يجب على المجتمع الدولي أن يواصل النظر إلى جدول أعمال القرن ٢١ بوصفه خطة شاملة للعمل على المستوى العالمي.

ومن أسف، كما ندرك جميعا، أنه بعد انتصاء خمسة أعوام على انعقاد مؤتمر ريو، وهن التعاون الدولي واستمرت الإرادة السياسية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، في التراجع، ولا سيما من جانب شركائنا في العالم المتقدم النمو. ووفد نيجيريا على اقتناع بأن هذه الدورة يجب ألا تكون مناسبة لإعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١. بل يجب أن تكون في جوهرها وبكل موضوعية، مناسبة لتقدير مدى تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها وفقا لمسؤولياتنا المشتركة، وإن كانت متباعدة، وتعينة الإرادة السياسية الازمة نحو التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١.

وهناك جهود تستحق التقدير بذلت على المستوى الوطني لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في بعض البلدان النامية. ومع ذلك، وبالنسبة لغالبية هذه البلدان، فإن الاتجاه الحالي نحو عولمة الاقتصاد العالمي يهمش البلدان النامية من حيث أداء اقتصاداتها. وفي مواجهة تذبذب أسعار السلع الأساسية، وعبء الدين الخارجي الشقيق وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن تنفيذ البلدان النامية، وخاصة البلدان الواقعة في أفريقيا، لجدول أعمال القرن ٢١ يواجه صعوبات شديدة. ولا بد لنا من القول بأن مسألة الدين الخارجي ترتبط ارتباطا لا انفكاك منه بالقدرة على متابعة التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نرى أن مسائل التجارة والبيئة، والوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، والاستثمار الأجنبي المباشر، والحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا وفقا لشروط تساهيلية وتفضيلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، أمور تحتاج إلى عمل متضافر من جانب المجتمع الدولي.

ويرى وفدي أن السعي وراء تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة من المسؤوليات الأساسية للحكومات الوطنية. وفي هذا الصدد، بدأت نيجيريا برنامجا طويلا الأجل للتنمية يعرف بروءيا عام ٢٠١٠، وهي رؤيا للتنمية المستدامة والاستقرار السياسي. وفي هذا البرنامج، وضعت الحكومة النيجيرية في المنظور الصحيح التزامها بأن يكون المحور

الدولي إجراءات ملموسة للمحافظة على بيئتنا العالمية وتنميتنا المستدامة من أجل الأجيال التي لم تولد بعد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير الدولة للأشغال والإسكان في نيجيريا على بيانه.

اصطحب الأوراق الحاج عبد الله آدم، وزير الدولة للأشغال والإسكان في نيجيريا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أذاتولييس غوربونوفس، نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة والتنمية الإقليمية في لاتفيا.

اصطحب السيد أذاتولييس غوربونوفس، نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة والتنمية الإقليمية في لاتفيا، إلى المنصة.

السيد غوربونوفس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كان مؤتمر قمة ريو عام ١٩٩٢ واحداً من أول الأحداث العالمية التي شاركت فيها لاتفيا بعد تجديد استقلالها. وقد كان لي شرف رئاسة وفد لاتفيا في ريو. وتصادفت قمة ريو مع المراحل الأولى من انتقال لاتفيا إلى الاقتصاد السوقى، مما سمح بإدراج مفاهيم التنمية المستدامة في صميم أسس ذلك الانتقال.

وقد استثمرت لاتفيا استثمارات كبيرة في تحسين البيئة منذ قمة ريو. وأهداف لاتفيا الرئيسية هي الطرق والمرافق وتكنولوجيات الطاقة. وتضخّر لاتفيا بأن تذكر أن ٢٧ في المائة من إجمالي استثماراتها تهدف إلى تحسين البيئة، وبخاصة من خلال إدارة المياه ومعالجة المجاري. وهناك مشكلة جادة لم تحل وهي تطهير المواقع العسكرية، الأمر الذي يحتاج إلى وقت طويل وأموال طائلة وتكنولوجيا مناسبة.

وتؤمن لاتفيا، كما تم التسليم به في ريو، أن المشاركة في العمليات الإقليمية لها أهمية قصوى. وتشترك لاتفيا حالياً في عمليات إقليمية تتعلق بالتنمية المستدامة: عملية أوروبية وعمليتان في منطقة بحر البلطيق. وكان من النتائج الهامة لهذه المشاركة الأوروبية تطوير الحكومة وقوتها عام ١٩٩٥ لخطبة وطنية للسياسة البيئية في لاتفيا. وتشمل هذه الخطبة استراتيجية طويلة الأجل لحماية البيئة تؤدي إلى دمج اعتبارات البيئة ضمن تنمية كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

وهو تخصيص ٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن عدداً من بين تلك البلدان تقاعس عن الوفاء بالتزامه بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبالتالي، فإننا نرى في هذا الاتجاه تزييفاً مؤسفاً لروح الشراكة لتشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة. ولهذا، يرى وفدي أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توجد الطرق والوسائل للوفاء بالتزاماتها بتوفير الموارد الجديدة والإضافية الكافية وبالتالي يمكن التنبؤ بها.

وبالنسبة للترتيبات المؤسسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة داخل نطاق جدول أعمال القرن ٢١، يرى الوفد النيجيري أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يظل العامل الحفاز للجهود الدولية لحماية البيئة. ويجب أن يبقى هذا البرنامج في موقعه الحالي، بل ويجب أن يعزز لكي يتمكن من تحمل مسؤوليته الكاملة ولكن يواصل الأضطلاع بالدور الواجب في توجيه السياسات وتنسيقها إزاء القضايا البيئية العالمية. ونوصي أيضاً بأن تتولى لجنة التنمية المستدامة توسيع المشاركة الوزارية في قطاعها الرفيع المستوى لكي تشجع الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ولما كنا نستعرض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفقاً للمقاصد والنوايا التي بني عليها، فعلينا أن نسلم بأن هناك مشاكل بيئية هامة لا تزال راسخة في صلب النسج الاقتصادي - الاجتماعي للأمم. وهذه الحالة تقتضي التزاماً ملماً بالشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والتنمية إذا كان لنا أن نحمي البيئة العالمية وأن نحافظ على الموارد الطبيعية للأرض. ونمط الاستهلاك في الاقتصادات المتقدمة النمو ليس مستداماً. ولهذا فمن الواجب إجراء التغيير. ومن ناحية أخرى، ينبغي للبلدان النامية، أثناء سعيها لتحقيق التنمية، أن تراعي أثر التنمية على البيئة.

وعلينا أن نسترعى الانتباه أيضاً إلى الخطر الذي يهدد البيئة من جراء النزعة المتعتمدة من جانب بعض البلدان الصناعية لتصدير نفاياتها المشعة والسامة إلى البلدان النامية. وهذا أمر غير مقبول. ونرى أن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تقع على عاتقها مسؤولية أدبية، هي الدعوة إلى التنفيذ الكامل للصكوك الدولية القائمة التي تحظر هذه الممارسة.

وأخيراً، يرى وفدي أنه بعد الكثير من الحديث - قبل قمة ريو وبعدها - حان الوقت لكي يتخذ المجتمع

ومن المتعذر الكلام عن التنمية المستدامة دون ذكر القدرة التنافسية. فاحترام معايير بيئية أشد صرامة في بلد بمفرده يمكن أن يؤدي إلى تراجع القدرات الاقتصادية لذلك البلد في تنافسه مع البلدان الأخرى. وتمثل السياسة الوطنية لاتفاقاً في وضع معايير بيئية صارمة، وتعتقد لاتفيا أن وضع معايير صارمة وموحدة إقليمياً وعالمياً شرط مسبق للأسواق المنصنة.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أذكر أن الاستدامة يمكن تلمسها في التقاليد الوطنية لأبناء لاتفيا. فتقاليدينا تعلمنا أن نحصن الطبيعة بوصفها أثمن إرث نورثه لأولادنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الحماية البيئية والتنمية الإقليمية في لاتفيا على بياني.

اصطحب السيد أذاقوليس غوربونوفس، نائب رئيس الوزراء ووزير الحماية البيئية والتنمية الإقليمية في لاتفيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي البيغوم السيدة ساجدة شودري، وزيرة البيئة والغابات في بنغلاديش.

اصطحبت البيغوم السيدة ساجدة شودري، وزيرة البيئة والغابات في بنغلاديش، إلى المنصة.

السيدة شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أحمل معى تحيات من بنغلاديش إلى جميع المشاركين في هذا الاجتماع التاريخي، وأنقل اليكم أفضلي تمنياتنا بنجاحه. ونحن مسرورون لرؤيتكم، سيدى، ترأson هذا الاجتماع.

لقد أشار المتكلمون الذين قبلي إلى إحراز تقدم ضئيل في السنوات الخمس منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في ريو. ونحن في حاجة إلى إعطاء دينامية جديدة لعملية ريو في هذه الدورة.

واسمحوا لي بأن أبين باختصار موقف بلدي من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبأن أتناول أيضاً عدداً من المسائل التي تتصف بأهمية شأن مباشرين بالنسبة لبنغلاديش وبلدان ثانية أخرى.

والعملية الأولى من عمليتي منطقة بحر البلطيق بدأت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عندما أصدر المؤتمر الوزاري لبحر البلطيق إعلان بحر البلطيق. ودعا الإعلان إلى وضع خطة عمل طويلة الأجل من أجل الاستعادة البيئية لبحر البلطيق والمحافظة عليه بيئياً. وتحدد الخطة في شكلها النهائي أكثر من ١٠٠ "بؤرة ساخنة" في منطقة بحر البلطيق. وتحاول لاتفيا في الوقت الحالي حل المشاكل الناتجة عن نصف بؤرها الساخنة العشر. وفي هذا الصدد، تشعر لاتفيا بالامتنان للبلدان النوردية وللمؤسسات المالية الدولية التي تقدم المساعدات المالية وتساعد على إنشاء الآليات المالية الهامة.

ولقد توسيط نطاق هذا التعاون الناجح في عام ١٩٩٦ عندما اتفق رؤساء حكومات البلدان الـ ١١ المنتسبة إلى مجلس بحر البلطيق، ولاتفيا تتولى الآن رئاسة المجلس ورئاسة اللجنة الأوروبية، على وضع جدول أعمال القرن ٢١ للمنطقة، على أن يسمى جدول أعمال القرن ٢١ لبحر البلطيق. ويؤكد جدول أعمال القرن ٢١ لبحر البلطيق على التعاون الإقليمي في حل المشاكل البيئية والتحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويعتقد أن جدول أعمال القرن ٢١ لبحر البلطيق يمكن أن يصبح مثالاً على التعاون الإقليمي.

والعملية الثانية في منطقة بحر البلطيق التي تكمل حالياً جدول أعمال القرن ٢١ لبحر البلطيق هي التخطيط المكاني أو تخطيط استخدام الأرضي. ففي عام ١٩٩٢، اتفقت البلدان المطلة على بحر البلطيق على وضع مفهوم للتنمية المكانية في الأجل البعيد، "رؤيا واستراتيجيات حول بحر البلطيق" ٢٠١٠، يتماشى مع مفاهيم مشابهة في أمكنة أخرى من أوروبا.

وثمة موضوع يحظى باهتمام لاتفيا الخاص هو الغابات، حيث أن الغابات تغطي نصف أراضي لاتفيا تقريباً، وهي وبالتالي عنصر أساسي للافنيا بيئياً واقتصادياً. وتراعي لاتفيا في سياستها الحرجة مبادئ الغابات المعتمدة في ريو، وهي عازمة على متابعة توصيات الفريق الحكومي الدولي المعنى بالغابات. ومع ذلك، تعتقد لاتفيا أنه بغية كفالة التنمية المستدامة لغابات لاتفيا والعالم، ينبغي التصدي لتحديين أساسيين هما التوصل إلى تفهم مشترك لمبادئ إدارة الغابات المستدامة، والالتزام باحترام هذه المبادئ. لذلك تؤيد لاتفيا المقترنات القاضية بالبدء بعملية التفاوض لوضع اتفاقية عالمية بشأن الغابات.

وسجلت مشاركة المرأة في البرلمان ازدياداً على مر السنين. والحكومة الحالية، برئاسة الشيخة حسينة، ابنة مؤسس الدولة، بمنفاذ شيخ مجيد الرحمن، اعتمدت لأول مرة السياسة الوطنية لتنمية المرأة التي ترمي إلى مساواة المرأة وتمكينها في المجالات السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية. ونحن نكفل أيضاً مشاركة أكبر للمرأة في البرامج البيئية.

ويحدونا أمل صادق في أن تكون هذه الدورة الاستثنائية مفيدة في تعزيز الإرادة السياسية للمجتمع الدولي من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١. والبلدان، التي لديها التزام وطني قوي بالتنمية المستدامة، مثل بنغلاديش تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي الكامل للجهود التي تبذلها.

إننا لا نريد خطابات عقيمة هنا، إنما نريد أفعالاً يحفزها التزام صادق وجاد بجدول أعمال القرن ٢١.

وأود أن أبرز عدداً من الشواغل المحددة التي ينبغي معالجتها على سبيل الأولوية.

إن البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً، غالباً التهميش في نظام التجارة العالمي بسبب قيود عديدة. وتزيد من صعوبة هذه القيود المتطلبات البيئية المعقدة. وقد بات من الضروري تقديم المساعدة التقنية لهذه البلدان على أساس تفضيلي لتمكينها من التغلب على تيار التهميش وعكس هذا التيار.

وإن توصيات فريق الخبراء الذي اجتمع لتنفيذ التدابير الخاصة لصالح البلدان الأقل نمواً بمختصي جدول أعمال القرن ٢١ ينبغي إقرارها في الدورة الاستثنائية.

إن تغير المناخ وما يتبعه من ارتفاع مستوى البحر من شأنه زيادة ضعف البلدان والدول الجزرية الصغيرة ذات الكثافات السكانية المرتفعة. فارتفاع مستوى البحر بمقدار متر واحد من شأنه أن يؤدي إلى فقدان قطاعات واسعة من الأراضي في بلدان عديدة. منها بنغلاديش. وينبغي اتخاذ تدابير وافية بالغرض للحيلولة دون وقوع هذه الكارثة.

ومما يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لحفظ على الصحة وحماية البيئة إدارة المواد الكيميائية السامة والنفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئياً. وللهذا الغرض تحتاج البلدان النامية إلى المساعدة التقنية.

إن بنغلاديش تبذل منذ ريو جهوداً مخلصة من أجل إدخال الشواغل البيئية في صنع القرار الإنمائي، وفي تكييف السياسات والخطط والاستراتيجيات. ولقد سنت بنغلاديش قوانين لحماية البيئة، وأنشأت "محاكم خضراء" للتصدي لانتهاك هذه القوانين؛ ووضعت خطة عمل وطنية لإدارة البيئة؛ وصدق على جميع الاتفاques الدولية الرئيسية تقريراً؛ وأنشأت آلية وطنية لتنسيق التنمية المستدامة - ألا وهي لجنة بيئية وطنية برئاسة رئيس الوزراء.

وعلى الرغم من أننا اتخذنا تدابير إصلاحية بعيدة الأثر وتدابير للتكييف، لم تتحقق الدعم الدولي لهذه الجهود في معظم الحالات، مثلاً تم الالتزام به في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وفي هذا السياق، فإن الإعلان الوزاري الذي صدر عن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في نيسان/أبريل، يتصف بأهمية كبيرة.

ومن المتعارف عليه عالمياً أنه ما لم يستأصل الفقر من على وجه الأرض استئصالاً تاماً، فإننا لن ننجح أبداً في رعاية البيئة التي تمدنا بأسباب البقاء. وأية محاولة مفيدة لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تتضمن برامج واستراتيجيات وطنية فعالة للقضاء على الفقر. ونحن في بنغلاديش نعرف من خلال التجربة أن الهدفين التوأمين، هدفي القضاء على الفقر وحماية البيئة، يمكن تحقيقهما عن طريق تنفيذ برامج فعالة ذات اعتمادات صغيرة مثل بنك غرامين الموجود عندنا. وإن تمكين المرأة في هذه العملية مكفول أيضاً.

واسترجع انتباه الجمعية العامة إلى مؤتمر قمة الاعتمادات الصغيرة الذي انعقد في واشنطن، العاصمة في شباط/فبراير الماضي. وإنني مقتنة بأتنا سنقارب كثيراً من إيجاد عالم خال من الفقر إذا تمكنا من تنفيذ خطة عمل هذا المؤتمر العملية جداً. وإن بلدان جنوب آسيا الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أكدت من جديد التزامها باستئصال الفقر وذلك في مؤتمر القمة الأخير الذي عقده في مالديف.

وتلاحظ حكومتي مع السرور توصيات الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة بشأن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة والمتساوية في جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك عملية اتخاذ القرار. ومنذ ظهور بنغلاديش، تضطلع المرأة بدور هام في حكم الدولة؛ فقد ترأست امرأتان قياديتان الحكومة خلال هذا العقد.

والقرارات التاريخية التي اتخذها ذلك المؤتمر التاريخي الذي لم يسبق له مثيل كان هدفها إعادة تنظيم أنماط الإنتاج والاستهلاك وفقاً لأساس منطقى يكفل تحقيق التضامن بين الأجيال الحاضرة والمقبلة في سياق من الشراكة المتتجدد بين الأمم. ولم يحدث من قبل أن اتسمت اهتمامات المجتمع الدولي بمثل هذا النهج الكريم والمبشر بالخير جداً.

ويبدو أن مؤتمر ريو أعطى زخماً لمجموعة جديدة من المبادئ الأخلاقية لسلوك الأمم وال العلاقات الدولية وأعلن عن أنماط جديدة تقوم على مفهوم المسؤولية المشتركة ولكن المتباعدة، في ضوء المحنة التي يتعرض لها كوكبنا والذي تعرض للضرر والإيذاء الشديدين من جراء الإدارة غير الرشيدة في الماضي.

وبعبارة أخرى، هدف مؤتمر ريو إلى إيجاد السبل والوسائل لتحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية الآن وفي المستقبل من ناحية، ووضع الأساس لشراكة عالمية تقوم على التفاهم المشترك للاحتياجات والمصالح بغية تحقيق التنمية المستدامة من ناحية أخرى.

واليوم وبعد مضي خمس سنوات من مؤتمر ريو، تحقق دونها شك تقدم كبير، وعلى سبيل المثال من حيث إدراك الآثار السلبية للتدور البيئي العالمي وال الحاجة إلى إدخال بعد البيئي في أي نهج يتبع في سياسة التنمية. ولكن يتضح بجلاء الآن من وثائق الأمانة العامة ذات الصلة والبيانات التي أدلت بها وفود عديدة جداً في هذه الدورة أن التزامات ريو لا تزال أساساً في مرحلة إعلانات التوبيخ. إن الحصاد لم يتم ثماره الموعود بسبب طغيان الأنماط الوطنية على سمو الأخلاق والتضامن.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الاتجاهات السلبية التي سادت في العقود الماضية من القرن العشرين بطيئة التراجع. وهذا يشمل تزايد الفقر وفهميش مئات الملايين من الناس، وحالة الموارد الطبيعية المحفوفة بالمخاطر، وتدور التنوع البيئي وتدمير الغابات وزيادة التلوث وتنشئ التصحر وأمثلة أخرى عديدة. وتتطلب إزالة هذه الويلات التي تهدد بقاءنا جميعاً عملاً حاسماً مشتركاً يقوم على جدول أعمال القرن ٢١ ووثيقة الاستراتيجية المشتركة. ولا يمكن لأحد منا أن يتخلص من مسؤوليته الخاصة، ولكن ينبغي أن يكون مفهوماً أن نجاح كل منا سيكون مستحيلاً دون التزام جماعي.

إن المياه العذبة أعطيت مكاناً أساسياً في جدول أعمال القرن ٢١. ونحن نشعر بالقلق من أن العقود القادمة ستفرض مشاكل مياه خطيرة على العالم. وينبغي أن نولي أولوية في مجال تكريس الاهتمام والعمل بشأن إمدادات المياه العذبة وإدارتها. وفي بنغلاديش وفيما يقال في أجزاء من الصين والهند أيضاً، فإن الإفراط في استغلال المياه الجوفية أدى إلى التلوث بالزريخ في مياه أنابيب الآبار الأمر الذي يفرض مخاطر صحية حقيقة. وهذه المشكلة للأجيال الحاضرة والمقبلة إذا لم تعالج الآن.

إن تنمية الغابات، مع تركيز خاص على التشجير الاجتماعي، ينبغي أن تحظى باهتمامنا الخاص. وتوجد في بنغلاديش أكبر أشجار المانغروف في العالم. وهي تحتاج إلى الحماية. ونشعر بالتشجيع لأن رئيس وزارتنا نفسه قد اشتراك هذا الأسبوع في بذر البذور عن طريق الجو لبناء حزام أخضر في المناطق الساحلية عقب كارثة الإعصار الأخيرة.

لا يمكن لأي جدول أعمال عالمي أن ينفذ تنفيذاً ناجحاً دون موارد مالية كافية، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. لذلك ينبغي أن تحظى هذه المسألة بالتزام جاد في هذه الدورة.

إن المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، يضطلع بدور أساسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وذلك ينبغي إشراكه إشراكاً كاملاً في العملية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزيرة البيئة والغابات في بنغلاديش على بيانها.

اصطحبت البغوم السيدة ساجدة شودري وزيرة البيئة والغابات في بنغلاديش من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد عبدو لايي باتيلي وزير البيئة وحفظ الطبيعة في السنغال.

اصطحب السيد عبدو لايي باتيلي وزير البيئة وحفظ الطبيعة في السنغال إلى المنصة.

السيد باتيلي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مؤتمر ريو كان رمزاً لعزم المجتمع الدولي على وضع البشرية على مسار جديد في نهاية القرن العشرين.

وهذه مناسبة أيضا لإعادة تأكيد حرصنا على وضع تدابير تجعل من الممكن الإسهام في إدارة الغابات والمحافظة عليها واستغلالها استغلالا سليما ايكولوجيا. ونرحب بالعمل الإيجابي جدا الذي اضطلع به في هذا المجال الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. ولا شك أن مقتراحاته المعروضة علينا ستدرس بأكبر ما يمكن من عناء.

وتدرك السنغال أن كل عمل من أجل التنمية المستدامة هو فوق كل شيء مسؤولية وطنية، تقتضي بالذات تحديد وتتنفيذ سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، قائمة على الشفافية واحترام حكم القانون، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، ومشاركة كل قطاعات المجتمع. إلا أنها ينبغي ألا يغرب عن بالنا الدور الأساسي للتعاون الدولي في تنفيذ الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا السياق، لا يدعونا التناقض المطرد للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى التفاؤل، ولا سيما في ضوء المصادر المالية الجديدة والإضافية التي سيتطلبها تنفيذ الأهداف التي وضعت في ريو.

وهذه النقطة يجب أن توضح بشدة: إن التنمية المستدامة تواجه خطر أن تصبح كلمات جوفاء بالنسبة للعديد من البلدان إذا لم تدعم الجهود المحلية بالتزام حازم من جانب المجتمع الدولي لإنشاء شراكة عالمية حقيقة من أجل التنمية. وتنشأ الحاجة إلى تسوية أزمة الديون والتعويض العادل عن السلع الأولية من نفس الضرورة التي تتحتم التعاون والتكافل. ويمكن للمجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى التزاماته إذا ما أثبت أنه يتمتع بارادة سياسية صادقة، وهذا موقف يتجاوز الأنانية الوطنية الضيقة والمبادرات القصيرة النظر.

وبمجرد عقلنة طرائق عملنا وإجزاءتنا بالتخلص من التبديد في عدد من الأنشطة، نستطيع أن نحصل على موارد كبيرة يمكن أن توجه حينها نحو تحسين نوعية الحياة لكلبني البشر على كوكبنا.

وإن مواجهة هذه التحديات هي في حيز الممكن إذا ما أجرينا تحليلنا نقديا أمينا للتقدم الذي أحرز، ثم اتفقنا على المضي بعزم نحو التنفيذ المحدد للالتزامات التي تعهدنا بها. وحيينها فقط سنستحق عرفان الجميل من أجيال الألفية الثالثة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير البيئة وحفظ الطبيعة في السنغال على بيانه.

والسنغال من جانبها تحفظ روح ريو والالتزامات المصاحبة. ولهذا السبب فإن بلدي، بوصفه طرفا في الاتفاقيات الثلاث التي بزغت من مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، اتخذ مجموعة من التدابير لتنفيذها على الصعيد الوطني وصعيد الإدارات المحلية. وكذلك بالاشتراك مع شركائنا في أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وعلى الصعيد المؤسسي، يمثل إنشاء أجهزة لتوفير التنسيق والحافز والدافع، مثل لجنتنا الوطنية للتنمية المستدامة ومجلسنا الأعلى للموارد الطبيعية والبيئة، تعبيرا عن رغبة حكومة السنغال في أن تدمج إدماجا كاملا عناصر التنمية المستدامة في نشاط تنميتنا الوطنية.

وفي الأسابيع القليلة القادمة سيعتمد بلدي خطة عمل وطنية للبيئة، وضعت برمتها بمشاركة كاملة من جميع قطاعات السكان. كذلك تتعكس عملية اللامركزية في دخول قانون الإدارة الإقليمية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وهو يهدف، من جملة أمور أخرى، إلى تزويد المجتمعات المحلية بالكفاءة والأدوات الضرورية لوضع السياسات الإدارية للموارد الطبيعية والبيئة. وبالطبع لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أردنا أن نحقق أهدافنا الوطنية. ولكن مع توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة والوعي المتنامي لدى السكان على مستوى القواعد الشعبية، نحن واثقون من أننا سنتمكن من المضي قدما.

وبالنسبة للسنغال يجب أن تكون الدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة مناسبة نجدد فيها العهد الذي قطعناه في ريو. وينبغي أن تتمخض الدورة عن التزام صريح بترجمة المقاصد النبيلة التي تضمنها جدول أعمال القرن ٢١ إلى أعمال. وينبغي أن تختتم هذه الدورة بعزم صارمة لإعطاء قوة دفع جديدة لعملية تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في ريو بإعطائها أولوية متساوية. وفي هذا السياق نأسف لعدم إحراز التقدم في المفاوضات بشأن اتفاقية مكافحة التصحر، خاصة فيما يتعلق بالموارد والآلية المالية المطلوبة لتنفيذها. ونعتقد أن هناك خطرا كبيرا من أن تؤول هذه الاتفاقية، ذات الأهمية الكبرى لأفريقيا، إلى الوضع الهزيل لجيل اتفاقيات ريو. وهذا الشاغل تم الإعراب عنه بقوة في اجتماع وزراء البيئة الأفارقة في أوغادوغو، عاصمة بوركينا فاسو، تماما ذكر بذلك هنا الرئيس روبرت موغابي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وشاشة بيئية تعوق تنميتنا. ونؤكد مجدداً أن من الضروري الوفاء عاجلاً بجميع الشروط لضمان التنفيذ الفعال لخطة عمل بربادوس.

وفي هذا السياق، حددنا أهدافنا الرئيسية بأنها، من جملة أمور أخرى، حماية البحر والمناطق الساحلية ومواردهما، وحماية مواردنا الطبيعية البرية، وخاصة التربة والمياه، وكذلك التنوع البيولوجي، لضمان الإدارة الرشيدة والاستغلال المستدام لهذه الموارد.

ولهذه الغاية، وفي علاقة وثيقة بالتوجيهات والتوصيات التي صدرت عن مؤتمر ريو، وفي الاتفاقيات الدولية اللاحقة التي صادقنا عليها، هناك برامج عديدة في مختلف مراحل التنفيذ. ومعأخذ الحقائق التي نواجهها في الاعتبار، فإن أولويتنا وأكثر أعمالنا تقدماً تتعلق في المقام الأول بالتشجير ومصادر المياه. ويمثل التشجير، الذي يعتبره جميع سكان الرأس الأخضر مسألة حياة أو الموت، تحدياً نتعامل معه بطريقة إيجابية. فخلال ما يزيد على العشرين سنة الماضية زادت المساحة المشجرة من بلدنا بما يفوق ٢٠ ضعفاً، أي بما يعادل خمس مساحة بلدنا.

والماء، مصدر الحياة وماكينة التنمية، يمثل سلعة نادرة، وهو بهذه الاعتبار يستخدم وفقاً لخطتنا الرئيسية، وأولوياتنا الرئيسية هي الوفاء بمتطلبات المياه الشرب وضمان الاستخدام الرشيد للماء وصحة البيئة.

ويمكننا رؤية بعض حالات عدم التوازن الصارخة بين البلدان وداخلها، رغم الجهود المبذولة على ضوء جدول أعمال القرن ٢١. ويؤدي ذلك إلى زيادة الفقر، والبطالة، والمرض، وهو ما يزيد من حدة التدهور المستمر للنظم الإيكولوجية والرفاه الإنساني.

ولا يمكننا أن نخلد للراحة في حربنا ضد الفقر. فالقرى يعني الانتفاء الكامل للاستدامة ويمثل عقبة خطيرة أمام التنمية النوعية. ومن ثم يصبح استئصال الفقر أمراً ضرورياً ويوفر دافعاً قوياً لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبالنسبة لقطاعات واسعة من السكان في العديد من المجتمعات يستهلك السعي اليومي من أجل البقاء كل الطاقة المتاحة.

إن مقدرتنا على القضاء على الدمار الاجتماعي الإيكولوجي الناجم عن الفقر، كما هو موضح

اصطحب السيد عبد الله باتيلي، وزير البيئة وحفظ الطبيعة في السنغال، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد خوزيه أنطونيو موتيريرو، وزير الزراعة والأغذية والبيئة في الرأس الأخضر.

اصطحب السيد خوزيه أنطونيو موتيريرو، وزير الزراعة والأغذية والبيئة في الرأس الأخضر إلى المنصة.

السيد موتيريرو (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية): والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد: إن الفكرية المركزية لهذا الاجتماع الهام، وهي البيئة والتنمية، اكتسبت أهمية كبيرة متزايدة باستمرار في الوقت الذي يشرف فيه هذا القرن على النهاية. وفي هذا السياق كان مؤتمر ريو قد حفز الناس على مستوى الحكومات والمؤسسات الدولية والمجموعات الاجتماعية.

وقد مضت خمس سنوات، إلا أن كل المبادئ الكبرى في إعلان ريو لا تزال محفوظة بوجاهتها وتمثل دعامة أساسية لبحثنا عن التنمية المستدامة. ومن المناسب أن نؤكد هنا أن مبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتبادلة، في إطار الشراكة الدولية أمر لا غنى عنه - بل في غاية الأهمية - للقضاء على تدهور البيئة ونفاد الموارد.

ونلاحظ على الصعيد العالمي استمرار قيدين تقليديين كبيرين على الاستدامة: النمو السكاني من ناحية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا تناسب حقائق اليوم من الناحية الأخرى. ولكن في الوقت الذي تتقدم فيه السيطرة على النمو الديمغرافي بطريقة تتبع على الرضا تسبباً، يصبح من الضروري معالجة مسألة الإنتاج والاستهلاك، مما تکن شأنة.

وتؤكد جمهورية الرأس الأخضر من جديد بشدة التزامها بجدول أعمال القرن ٢١. وهي من خلال خطتها للعمل الوطني منهكمة في مهمة هائلة هي وقف تدهور البيئة ومواردها الطبيعية. وعلى صعيد الوطن والمحافظات ستكون سياساتنا الاجتماعية والبيئية في توافق تام مع سياساتنا الاقتصادية.

ونحن نشدد على كون بلدنا دولة جزرية صغيرة، مع ما يتربّط على ذلك من مشاكل خطيرة ومعقدة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الزراعة والأغذية والبيئة في الرأس الأخضر على بيانه.

اصطحب السيد خوزيه أنطونيو موتتيرو، وزير الزراعة والأغذية والبيئة في الرأس الأخضر، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن لبيان يدلّي به معالي السيد عاطف عبيد، وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية والبيئة في مصر.

اصطحب معالي السيد عاطف عبيد، وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية والبيئة في مصر، إلى المنصة.

السيد عبيد (مصر): أشعر بسعادة بالغة بأن تناح لي فرصة تمثيل بلدي مصر ولمرتين خلال فترة خمس سنوات في لقاءين دوليين يعندان من أجل حياة أفضل للبشرية جماعة. اللقاء الأول، الذي تم في ريو، حقق بما لا يدع مجالاً للشك بعض طموحاتنا، وللقاء الثاني وهو الذي يعقد هذا الأسبوع، ويرجى أن يحقق المزيد من هذه الآمال.

اختلت الآراء في ريو حول الأولويات ومصادر التمويل للمشروعات الوطنية والإقليمية والعالمية، غير أنها اتفقت على المخاطر والتحديات التي تواجهنا جميعاً، وعلى حتمية العمل لمواجهة هذه التحديات وتحقيق تقدم ملموس في احتواء هذه الأخطار. اتفقنا أيضاً على ضرورة استمرار الحوار والعمل المشترك لحماية مواردنا الطبيعية، بل وزيادتها.

اسمحوا لي أن أذكر بما تحقق على الساحة العالمية منذ "ريو". أولاً، زاد عدد الدول الأعضاء المهمّة عملاً بالمشاركة في حماية البيئة.

ثانياً، تم إبرام عدد من الاتفاques الدوليّة كان أهمها اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية تغير المناخ. ويزداد عدد الأطراف المنضمة لهذه الاتفاques سنة بعد أخرى.

ثالثاً، زاد اهتمام المؤسسات الدوليّة والإقليمية التي أنشئت من أجل التنمية، وبالتالي زاد حجم الأموال المخصصة منها لمشروعات البيئة.

في جدول أعمال القرن ٢١، لا تزال تعتمد بشدة على المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، حيث لم يصبح الاستثمار الخارجي بدلاً حقيقياً بعد.

وعلى نفس المنوال، تواجه الرأس الأخضر عقبات متعددة في تنفيذ التزامات ريو. وترتبط هذه العقبات في المقام الأول بالطبيعة التي تكتبنا بها حالات جفاف دولية أثرت تأثيراً كبيراً على نسيجنا الاجتماعي - الاقتصادي والبيولوجي، إلا أنها مواجهون كذلك بعقبات مالية وتقنولوجية ومؤسسية.

وعلى مشارف القرن الحادي والعشرين، تواجه تحدي الوفاء بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحصول على الغذاء والصحة والإسكان والتعليم، بغية تحقيق التنمية المستدامة. وسيقتضي ذلك تعبئة موارد ليست متاحة عموماً للبلدان النامية.

ونلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة له دور هام على المستوى العالمي في حل القضايا البيئية. ونعتقد أيضاً بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز ذلك الجهاز لمكينته من أن يصبح أكثر فعالية.

ونود أن نشدد على ولاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، التي ترأسها جمهورية الرأس الأخضر حالياً. وذلك أمر ضروري بصفة خاصة على ضوء أهداف جدول أعمال القرن ٢١. ونود أن نشير إلى برنامجيها الرئيسيين للسياسات المصمم أحدهما لمكافحة الجفاف والتصرّح والآخر للمحافظة على الموارد الطبيعية، فضلاً عن البرنامج المعنى بالأمن الغذائي. وسيكون لهذه البرامج، إضافة إلى التدريب، أثر هام على الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والبيولوجية في المنطقة دون الإقليمية.

إن تأسيس رابطة البلدان الناطقة بالبرتغالية العام الماضي مكّن من إنشاء مؤتمر مشترك بين الوزارات معني بالبيئة. ونأمل أن يصبح منتدى هاماً حتى تتمكن البلدان السبعة الأعضاء من التوصل إلى اتفاق وتعاون في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ونحن على ثقة من أن هذه الدورة الاستثنائية ستتمكن، عن طريق تناول القضايا وإصدار التوصيات، من إحياء آمال حقيقة في إنشاء آليات ستمكن من المحافظة على الأرض حتى نتركها في حالة تسمح للأجيال المقبلة أن تستمتع بالر فاه.

وأن نتيح هذه التقنيات لغير القادرين ماديا على الحصول عليها.

رابعا، ضعف بل وغياب الإمكانيات الالزمة لمواجهة الكوارث البيئية البرية منها أو البحرية، وبالتالي زيادة حجم المخاطر الممكّن أن يتعرض لها البعض منا نتيجة حدوث هذه الكوارث في أي وقت.

خامسا، استمرار الزيادة السكانية في العالم. كلنا نعلم أن البليون الأخير من الزيادة في السكان قد تم خلال عشرة أعوام وأن الجزء الأكبر من هذه الزيادة تم في البلدان النامية. وكلنا يعلم أيضاً أن المدخل للتحكم في هذه الزيادة هو مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال التعليم والصحة.

إن تحقيق إنجاز ملموس في هذه المجالات الخمسة يحتاج إلى موارد محددة هي المال والخبرات البشرية والمعرفة. غير أن أهمها وأكثرها ندرة هو المال. اسمحوا لي أن أطرح اقتراحاً محدوداً للتعامل المبدئي مع هذه الندرة.

نقترح لتكوين موارد إضافية تخصص لمواجهة التحديات البيئية، التي أشرنا إليها أن تتفق على إنشاء صندوق عالمي للبيئة يتم تمويله من خلال إضافة دولار واحد على كل تذكرة سفر إلى خارج البلاد سواء كان السفر بالجرو أو البحر أو البر. وهذا الصندوق إذا تم إنشاؤه سيحقق مورداً جديداً ومتعدداً سنوياً، تقدر موارده السنوية بآلف مليون دولار.

يحمل هذا الاقتراح المميزات الآتية: أولاً، يشارك في إنشائه جميع دول العالم ويساهمون جمِيعاً في موارده كل على قدر طاقته، إذ أن عدد المسافرين من الدول المتقدمة النمو هو بالقطع أكبر منه في الدول النامية. ثانياً، يمثل هذا مورداً إضافياً خارج المواريثات السنوية للدول وبالتالي لا يتأثر بالسياسات التي نطبقها جميعاً والهادفة إلى احتواء عجز الموازنة السنوي. ثالثاً، سهولة تحصيل هذا المورد إذ يشارك في تجميعه في كل بلد عدد ليس كبيراً من المؤسسات العاملة في مجال النقل خارج البلاد. رابعاً، يضمن هذا المورد دخلاً متعددًا ومتنزايداً، إذ يزداد مع زيادة معدلات التنمية في العالم.

وفي الختام، لقد كثرت الأقوال وتعددت المناقشات وطالت الاجتماعات أملاً في أن تسفر عن حد أدنى من الاتفاق حول أفعال مؤثرة تعامل مع الواقع الذي اتفقنا

رابعاً، زاد حجم الخبرة المكتسبة وعدد الخبراء القادرين على صياغة المخططات والبرامج البيئية.

خامساً، سارع العديد من الدول إلى تعديل التشريعات البيئية لزيادة فاعليتها.

سادساً، وهذا هو الأهم زاد حجم الاهتمام الشعبي بقضايا البيئة وانعكس هذا في زيادة كبيرة في عدد المنظمات الأهلية التي تковت لحماية البيئة، وتم إدراج قضايا البيئة في برامج الأحزاب وبرامج مماثلاتها الراغبين في الحصول على شرف تمثيل مواطنיהם في المجالس النيابية.

رغم هذا الإنجاز، وهو ليس بقليل، نشعر بأننا، بسبب ضخامة المسؤولية، وحجم المشاكل البيئية وزيادة طموحاتنا، ما زلنا على بداية الطريق، وأن أمامنا تحديات جسيمة في العالم المتقدم والنامي على السواء، ويجب أن تتفق على ضرورة الإسراع بالتصدي لها.

وأهم هذه التحديات في نظرنا، والتي نقترح أن نوليها النصيب الأكبر من اهتمامنا، هي:

أولاً، توفير مياه الشرب النقية لكل إنسان على أرض المعمورة. إذ يوجد في أغلب بلدان العالم ملايين من الأفراد يشربون ماءً ملوثاً، ويترضون للوفاة أو الإصابة بأمراض مزمنة تقدّمهم عن العمل أو تقلل من قدرتهم على الإنتاج.

ثانية، زيادة المساحات الخضراء خاصة المكسوة بالأشجار. ونأمل أن نتمكن جميعاً من التوصل إلى الاتفاق على حماية ما هو موجود. ولكن، دعونا نجرب منهجاً أكثر إيجابية. فلنقرر معاً مواجهة الخصم من رصيد الأشجار الموجودة على أرض المعمورة بإضافة أضعاف ما هو موجود من خلال الاتفاق على كم من الأشجار يزرع سنوياً في جميع البلدان التي لديها الأراضي والمياه، وهما العنصران الأساسيان المحددان للقدرة على التنمية الشجرية.

ثالثاً، استمرار وجود الأنشطة المؤثرة على المناخ، وبالتالي على الموارد الطبيعية وعلى ملاءمة الظروف المحيطة بالإنسان والكائنات الحية الأخرى. علينا أيضاً أن نسرع الخطى بتنمية التقنيات المطلوبة للتحكم في هذه الأنشطة وتحجيم الآثار الناتجة عنها،

بربادوس للعمل الذي اعتمد، قد تناول نقاط الضعف التي لا تعرقل تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل وتهدد بقاء دول مثل دولتي أيضاً.

ورغماً عن الالتزامات التي اضططع بها في ريو وبربادوس، ما زال تدهور البيئة العالمية التي يمدنا جمياً بأسباب الحياة مستمراً. فالملفات من أنواع الكائنات الحية تختفي، وغابات العالم يجري تدميرها بصورة مستمرة، وزاد وقوع الكوارث الطبيعية. وأكثر من كل هذا مدعاه للقلق، هو أن أكثر من بليون نسمة ما زالوا يعانون الفقر المطلق المسبب والنتيجة لتردي البيئة. وإن التحذير الذي أطلقه السيد إغليسياز رئيس بنك التنمية للدول الأمريكية ومفاده أن الإنسان يغفر أحياناً ولكن الطبيعة لا تغفر أبداً لهو تذكرة متعلقة بالموضوع، ونداء لرعاية مواردنا الطبيعية. ولا بد لهذه الدورة الخاصة أن تختبر العوامل التي أعادت تقدمنا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وعلىها أن تتطرق إلى مسألة الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها إذا ما أريد الحفاظ على سلامة هذه المبادرة العالمية وتعزيزها. علينا أن نخاطب سبب فشلنا المشترك في تحقيق أهدافنا. علينا أن نواجه أزمة الموارد المالية في البلدان النامية وأن نكرس أنفسنا مرة أخرى للعمل العاجل من أجل عكس هذه الاتجاهات السلبية. ويتجوب على المجتمعات الصناعية أن تتحرك بسرعة أعظم لضمان ارتكاز النشاط الاقتصادي على الاعتبارات البيئية السليمة.

إن حماية المحيطات والبحار أولوية رئيسية للدول النامية الجزرية الصغيرة. أما بالنسبة لبربادوس فإن البحر الكاريبي مورد إسعاف لا تقدر قيمته بثمن. إن مؤتمر قمة الكاريبي/الولايات المتحدة الأمريكية الذي اختتم أعماله مؤخراً قد دعا الدول المشاركة فيه إلى العمل نحو التوصل إلى اتفاق دولي لجعل البحر الكاريبي منطقة مستدامة بيئياً.

لقد وصف برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بأنه أول مسعى متضافر لمجموعة من الدول المهمشة تاريخياً من أجل تحديد مشكلاتها، وإبراز صفاتها المميزة، واستنباط برامج عمل محددة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويظهر تقرير لجنة التنمية المستدامة أن جهوداً هامة تبذل على المستويات الوطنية والإقليمية في تنفيذه. وأوصت اللجنة باستعراض كامل لبرنامج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٩ في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة. وترحب بربادوس بهذا القرار وتتطلع إلى قوة دفع جديدة تتولد عن هذه الدورة الاستثنائية ونحن نشرع

على ضرورة تغييره. فليكن اتفاقنا سريعاً ولتكن أفعالنا أسرع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير قطاع الأعمال والتنمية الإدارية والبيئة في مصر على بيانه.

اصطحب السيد عاطف عبيد، وزير قطاع الأعمال والتنمية الإدارية والبيئة في مصر، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي الأونرايل اليزابت طومسون، وزيرة الصحة والبيئة في بربادوس.

اصطحبت الأونرايل اليزابت طومسون، وزیر الصحة والتنمية في بربادوس، إلى المنصة.

السيدة طومسون (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بربادوس يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه سفير تيزانيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وكذلك للبيان الذي سبقه سفير ساموا، نيابة عن اتحاد الدول الجزرية الصغيرة.

بدأت الأمم المتحدة في ريو، قبل خمس سنوات، مشاركة عالمية لإعادة تقوية الروابط بين البيئة والتنمية، ولو قف تدهور البيئة العالمية، وللحفاظ على عجائب كوكب الأرض ورفاهيته للأجيال القادمة.

ومنذ ريو، وقع العديد من الاتفاقيات. وبينما تحققت بعض المنجزات الإيجابية التي يمكن لنا أن نشير إليها، ما زال أمامنا شوط طويل، وخاصة بالنسبة للدول الصغيرة. وما زال أمامنا السؤال الآتي: كيف تبني البلدان الفقيرة بكل هذه الالتزامات دون الحصول على موارد مالية إضافية وخبرة تقنية ملائمة؟ إن الاتفاقيات والاجتماعات لن تحدث التغيرات المطلوبة. وتحتاج البلدان النامية إلى تمويل جديد وإضافي لكي تنفذ الاتفاقيات التي أبرمنها جميعاً. والحقيقة هي أنه بدون هذا الدعم سيستمر انحطاط البيئة في البلدان النامية. إننا نتشاطر دنيا واحدة. وكلنا يتآثر بنفس المياه والظروف المناخية وطبقية الأوزون. ولذا فإن المشاكل البيئية للعالم النامي هي، في الحقيقة، مشاكل العالم المتقدم النمو.

إن المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي انعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٤ والذي كان لبلدي شرف استضافته، وبرنامج

اصطحبت السيدة سيدة عابدة حسين، الوزيرة الاتحدادية للبيئة، والحكم المحلي والتنمية الريفية، ورفاہ السکان، وتنمية المرأة، والرعاية الاجتماعية والتعليم

في العملية التحضيرية المؤدية إلى الدورة الاستثنائية المعنية بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

وتعلق بربادوس أهمية كبيرة على نجاحها في استخدام الطاقة الشمسية لتسخين الماء. لقد أنشأنا آليات للتخفيف من وطأة الفقر، وبرامج لإدارة الموارد المائية، ويجري تنفيذ استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، ووضعت استراتيجية وطنية لإدارة النفايات، كما يستمر إنشاء المجاري في المناطق الساحلية. ونسعى إلى التحكم في التلوث، وإلى جعل جزيرتنا خضراء، وإلى تحسين إدارة بيئتنا البحرية، وإلى التحرك عموما نحو سياسات تتماشى مع التنمية المستدامة. وتستضيف لجنتنا الوطنية للتنمية المستدامة سلسلة من المشاورات الوطنية لخلق الوعي والمشاركات في التنمية المستدامة على كل مستوى في مجتمعنا. وهدفنا أن يعترف بربادوس بحلول القرن الواحد والعشرين كنموذج للتنمية المستدامة من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

فلننادر هذه الدورة الاستثنائية المكررة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بالتزام متعدد بهذه الشراكة العالمية. ولنضاعف جهودنا للوفاء بأهداف البيئة التي تم تحديدها والمصادقة عليها في مؤتمر ريو وفي بربادوس.

ويجب أن تكون ذواقة زخمنا الجديد ممثلا بأمرتين: أولا، البرامج الوطنية التي تستند إلى الإقرار بأن التنمية الاقتصادية الحقيقة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت مرتكزة على حماية بيئية؛ ثانيا، الفهم الواضح بأن جميع التدابير التي تتخذها لحماية البيئة هي في الواقع، استثمارات في مستقبل الأرض وأهلها، لأننا، كما قال أحد فلاسفة، لا ترث هذا العالم من أسلافنا - بل بعبارة واقعية جدا، نفترضه من أطفالنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزيرة الصحة والبيئة في بربادوس على بيانها.

اصطحبت الأولى إليزابيث طومسون، وزيرة الصحة والبيئة في بربادوس، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سيدة عابدة حسين، الوزيرة الاتحدادية للبيئة والحكم المحلي والتنمية الريفية، ورفاہ السکان، وتنمية المرأة، والرعاية الاجتماعية والتعليم الخاص، والأغذية والزراعة والثروة الحيوانية في باكستان.

تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية والمجموعات الخاصة. وتخضع مشروعات التنمية الآن لتقييم أثرها على البيئة.

ولئن كنا نبتهج للاتجاهات الإيجابية، فإننا يتبعين علينا أن نعرف بالفشل وأوجه الضعف. ويجب علينا أن نقر بأن النجاحات تتضاءل أمام التهديدات المتزايدة للبيئة في معظم أجزاء العالم.

فالحالة في العالم النامي تبعث على الفزع بوجه خاص. والكثير من البلدان النامية يواجه خطر تزايد أعداد أقل البلدان نموا. فتزايد الفقر، والاقتصادات الراكرة، وتكاثر السكان، والمؤسسات الهشة، وتحول الموارد الضئيلة نحو خدمة الدين، وانخفاض عائدات الصادرات بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق أدت مجتمعة إلى تقلص الرفاه الإنساني وتدور البيئة. ولنضرب مثلاً صارخاً على ذلك: إن أكثر من نصف عائدات باكستان سينفق على خدمة الدين خلال السنة المالية الحالية.

ويترابط الفقر والتدور البيئي ترابطاً وثيقاً. والركود الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية عمل على إدامة الاستغلال غير المستدام لجميع الموارد الطبيعية، بما فيها الأرض، والتربة، والمياه والغابات. ولذا فإن القضاء على الفقر ليس فقط ضرورة أخلاقية أو لفتة إنسانية بل هو استثمار في الاستدامة العالمية.

ولتدعيل بصورة واضحة على التزامنا بتحقيق هدف التنمية المستدامة في القرن المقبل، يجب علينا اتخاذ خطوات فورية لوقف الاتجاهات السلبية وعكسها. والمبادئ التوجيهية والإجراءات واردة في إعلان ريو وفي جدول أعمال القرن ٢١. وهذه القرارات البارزة أكدت عليها من جديد وطورتها المؤتمرات العالمية المعقدة في التسعينات.

ويتعين علينا حشد الإرادة السياسية لتنفيذ توافق الآراء الذي تحقق في ريو. وثمة ضرورة لإيلاء اهتمام خاص لإنشاء بيئه اقتصادية دولية مؤاتية، وللقضاء على الفقر، وتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها في هذا المجال.

وبرز القطاع الخاص، والمجتمع المدني وتكنولوجيا المعلومات بوصفها المحركات الثلاث الأقوى للتغيير العالمي والتنمية المستدامة اليوم. وحددت مشاكل التنمية

الخاص، والأغذية والزراعة والثروة الحيوانية في باكستان، إلى المنصة.

السيدة حسين (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد باكستان أهئكم، سيدتي، وأهئني أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لهذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة.

لقد تشرفت باكستان بالاضطلاع بمهمة المتحدث الرسمي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المعقد في ريو في ١٩٩٢. ولذا فإننا نهتم اهتماماً خاصاً بنجاح هذه الدورة، التي تأمل بأن توفر زخماً لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمر ريو.

ويجب علينا أن نقّيم بموضوعية أداءنا خلال السنوات الخمس التي انقضت منذ قمة الأرض. لقد صرّح إعلان ريو بأن الهدف الأوحد للتنمية هو النهوض بالرفاه البشري. وأكد على أن النمو الاقتصادي، والإنصاف الاجتماعي والحماية البيئية هي المكونات الأساسية للتنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الأهداف، دعا جدول أعمال القرن ٢١ إلى شراكة عالمية تستند إلى مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة.

وفي أعقاب مؤتمر ريو، حدث عدد من التطورات الإيجابية. فعلى الصعيد العالمي، برزت مجموعة متزايدة من القوانين والمعايير البيئية الدولية. وهناك عملية "الخبراء" ما يمر بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وإن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، الذي تشرف باكستان برئاسته، اضطلع أيضاً بدور هام في تعزيز أهداف قمة ريو.

وعلى الصعيد الوطني، قام عشرات البلدان بإنشاء وزارات ومؤسسات مكرسة لتحقيق التنمية المستدامة. ووضعت صكوك قانونية واقتصادية لترشيد استخدام الموارد الطبيعية. وتحمل الحكومات والمجتمع المدني يداً بيد لحفظ وتطوير الموارد وتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية، اتخذت باكستان خطوات هامة لحماية وحفظ البيئة والتنمية المستدامة. وتم إعداد قانون بيئي وطني شامل. ويجري

السيد دينغ (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرنا أن نذكر أن هذا الاجتماع يضع الأمن البيئي بصورة واضحة في جدول الأعمال الدولي على أرفع مستوى حكومي.

والبيانات التي أدلّى بها رؤساء الدول والحكومات وصفت التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على أنه دون مستوى توقعات مؤتمر ريو. وإننا نشعر بنفس القدر من خيبة الأمل ونتفق مع هذا التقييم.

وعليينا أن نفهم لماذا فشلنا وأن نستخدم الدروس التي تعلمناها لرسم اتجاهات جديدة سوف تقودنا إلى الألف عام الجديد.

لقد أكدت عملية ريو أهمية المبدأ الاحتراسي للعمل الوقائي وصلاته الهامة بالتنمية المستدامة. ولكن الوضع الصحي البيئي لوكوكينا يبدو اليوم أكثر كآبة حين نأخذ في الاعتبار أن اتجاهات عدم الاستدامة قد ازدادت سوءاً.

ومما يشغلنا بوجه خاص أن الفقر يستمر بلا هدادة، وأن الموارد المالية انخفضت، وأن نقل التكنولوجيات البيئية لم يتحقق، وأن تغير المناخ بالتأثير البشري قد ازداد، وأن التجارة والاستثمارات غدت أكثر صعوبة بالنسبة للدول النامية، وأن العولمة أطلقت تهديدات جديدة للتنمية المستدامة.

إن ماليزيا شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، أو فت بالتزاماتها وبتعبدها إلى درجة كبيرة عن طريق مواردها وجهودها. ولكن لم يكن هذا سهلاً علينا. فالتنمية أولوية لدولة نامية مثل ماليزيا. والوفاء بالالتزامات الدولية، موارد محلية محدودة يلقي إجهادا آخر على قدرتنا على تناول أولويات التنمية.

وجود ماليزيا لحماية البيئة سبقت انعقاد قمة ريو. لقد وضعنا سياسات وبرامج واضحة لمعالجة المسائل البيئية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ونحن فخورون بأن الغابات تغطي ما يزيد على ٥٠ في المائة من مساحة البلد. وإذا ما أخذنا في الاعتبار المناطق المزروعة، فإن الغابات والأشجار تغطي أكثر من ٧٠ في المائة من مساحة البلد. كذلك نعتبر واحداً من البلدان القليلة ذات التنوع الضخم في العالم، ونولي أهمية خاصة لإدارة مواردنا من التنوع البيولوجي.

المستدامة قبل خمس سنوات، ونحن الآن في مرحلة التماس الحلول. وتتطلب الحلول الرؤيا والابتكار والزمام. ويمتلك القطاع الخاص جميع المقومات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستطيع القطاع الخاص بما له من قيادة اقتصادية كفؤة أن يوجهنا إلى مستقبل مستدام. وأسهمت المنظمات غير الحكومية مساهمة رائعة في وضع وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذه المناسبة، يجب أن نؤكد مجدداً على التزامنا بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني على نحو أعمق لتحقيق الانتقال إلى الاستدامة.

وفي الأمم المتحدة، اتخذت بعض الخطوات الأولية لضمان إيلاء تكنولوجيا المعلومات الأهمية التي تستحقها كأداة أساسية ووسيلة لمساعدة القوة لتحقيق التنمية الحقيقية. ويجب على الأمم المتحدة أن تستفيد من الخبرة الواسعة التي يقدمها القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المالية والتي تيسرت بفضل ثورة المعلومات.

إن نتائج هذه الدورة الاستثنائية ستتشكل على نحو حاسم استجاباتنا للتهديدات المستمرة والناشئة للتنمية المستدامة. وينبغي لنا أن نتعهد بتطبيق جميع الموارد المتاحة لإنقاذ مستقبل هذا الكوكب ومصير البشرية. وأأمل بأن تكون قراراتنا ووصياتنا على قدر نطاق وضخامة التحديات التي نواجهها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الوزيرة الاتحادية للبيئة والحكم المحلي والتنمية الريفية، ورفاه السكان، وتنمية المرأة، والرعاية الاجتماعية والتعليم البالغين والأشدّة والزراعة والثروة الحيوانية في باكستان على بيانها.

اصطحبت السيدة سيدة عابدة حسين، الوزيرة الاتحادية للبيئة والحكم المحلي والتنمية الريفية، ورفاه السكان، وتنمية المرأة، والرعاية الاجتماعية والتعليم الخاص والأغذية والزراعة والثروة الحيوانية في باكستان من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي داتو لاو هينغ دينغ، وزير العلوم والتكنولوجيا والبيئة في ماليزيا.

اصطحب داتو لاو هينغ دينغ، وزير العلوم والتكنولوجيا والبيئة في ماليزيا، إلى المنصة.

المستدامة برمتها. ويشجعنا أن نلاحظ البيانات الإيجابية التي أدلى بها عدد صغير من البلدان بصدق زيادة مساعدتها الإنمائية. ولكن أصوات عدد صغير من البلدان لا تكفي، إذ من المهم إرسال إشارة واضحة مؤداتها أنه سيكون هناك عكس للاتجاه السلبي في المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتعين على الدول المتقدمة النمو التوصل إلى توافق في الآراء أكبر في هذا المجال. وإن لم يحدث هذا، نرى خطر تعطيل مسائل كثيرة في هذا الاجتماع وفي السنوات القادمة أيضا.

وبإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، تدعى الحاجة إلى تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية. وفي هذا الصدد، اقترح فريق الخبراء المعنى بالتمويل عدة آليات مبتكرة للتمويل. ونحث على المضي قدما بأعمال هذا الفريق عن طريق عملية مناسبة مشتركة بين الحكومات.

إن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، مثله مثل التمويل، حيوى لنجاح جدول أعمال القرن ٢١. وإذا نلاحظ أن خبراءنا يناقشون هذه المسألة، نحث على وجوب استعراض بنود جواب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في منظمة التجارة الدولية لتسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نحث على دعم برنامج الطاقة الشمسية العالمي كما أعلنه فخامة رئيس جمهورية زيمبابوي. ونعتقد أن هذا البرنامج الذي يتroxى تعزيز التكنولوجيات المتصلة باستخدام الطاقات المتعددة والمألفة بيئيا، يمكن أن يسهم مساهمة هامة في التنمية المستدامة.

لقد ظل الاجتماع الذي سيعقد في كيوتو في موعد لاحق هذا العام اهتماما عاليا. ونشاط القلق العميق الذي يساور الدول الجزرية الصغيرة إزاء تزايد ارتفاع مستويات المحيط الذي يتهدد وجودها. لقد تضاءلت مصداقية الاتفاقيات الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ نتيجة عدم التزام بعض البلدان. إن البلدان النامية تتوقع أن تتمكن الدول الصناعية بأسرها مستقبلا بأهداف ثابتة في مجال تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بموجب جدول زمني. ونحن نرحب ببيان بلدان الاتحاد الأوروبي ومفاده أنها ستلتزم بتخفيضات كبيرة قبل بلوغ عام ٢٠١٠. وسوف يهبي اجتماع كيوتو الفرصة أمام الدول الصناعية الأخرى لأن تفعل الشيء نفسه.

وماليزيا هي أيضا من بين البلدان الرائدة في العالم في تنفيذ الخفض السريع للموارد المستنزفة للأوزون. وبوصفتنا بلدا سريعا النمو، فإننا محظوظون بـألا تكون معتمدين على المساعدة الإنمائية الرسمية. ونعتقد بأن النجاح الذي حققناه والخبرات التي اكتسبناها تفرض علينا مسؤولية مساعدة الآخرين. ونفذنا برنامجا متواضعا للتعاون الفني بدأناه منذ عدة سنين. وعن طريق هذا البرنامج، قدمنا التدريب وغيره من ضروب المساعدة في إدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية إلى البلدان النامية، وخاصة في آسيا وأفريقيا.

إن العائق في طريق تحقيق الأهداف التي وضعناها في ريو واصحة. وهي: عدم كفاية وسائل التنفيذ؛ الأساليب غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج؛ وفوق كل هذا، عدم توفر المشاركة الحقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ومن الواضح أن تعبئة الجهود الوطنية والموارد الداخلية وتعزيز درجة أكبر من الوعي بالتنمية ضرورية للتنمية المستدامة. ولكن هذا غير كاف لمواجهة المسائل والتحديات الكثيرة أمامنا وهي عالمية في طابعها. وتجربتنا خلال الخمس سنوات الماضية تظهر بوضوح أن المساعدة والتعاون الدوليين حيويان لبلوغ أهداف جدول أعمال القرن ٢١. لذا علينا البدء من جديد وذلك بإزالة الخط الذي يقسمنا إلى شمال وجنوب، والذي عطل مسائل كثيرة للغاية على طاولة المفاوضات. ويجب أن يكون تعاوننا في المستقبل مرتكزا على أساس المشاركة الحقة في القيم المشتركة والمصير الواحد.

ولذلك من الأهمية بمكان لهذا الاجتماع أن يصدر بيانا سياسيا قويا يعيد تأكيد التزاماتنا، وخاصة بالتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن تكون رسالتنا واضحة ومحددة لكي يفهم الجميع أن التزاماتنا هي من أجل العمل الحقيقي وأن رفاهية الشعوب والأجيال المقبلة ما زالت محور مداولاتنا.

ونحن نؤيد القطاعات التي حددت لبرامج العمل في المستقبل. ونحث على أن يعطى التنوع البيولوجي أيضا أولوية التنفيذ. وفي ضوء الخسارة السريعة في الحياة النباتية والحيوانية، نحتاج إلى العمل بسرعة قبل فوات الأوان لعكس هذا الاتجاه.

وربما كان التمويل أعظم مؤشر ملموس على التزام البلدان المتقدمة النمو بعملية النهوض بالتنمية

اصطحب الأونرابل مارتين أليكر، وزير الدولة للشؤون الخارجية في أوغندا إلى المنصة.

السيد أليكر (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤكد وفد أوغندا تأييده تاماً للبيانين اللذين أدلّ بهما وفداً جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي، عندما تكلما باسم مجموعة الـ ٧٧ ومنظمة الوحدة الأفريقية على التوالي.

وإن جميع البلدان، باعتمادها جدول أعمال القرن ٢١ تعهدت بتنفيذ سياسات وإجراءات إنهائية تضمن سلامة البيئة من أجل منفعة الجيل الحاضر والأجيال المقبلة. وبالتالي فإن جدول أعمال القرن ٢١ عبارة عن موجز استند تنفيذه إلى شراكة عالمية ومسؤولية مشتركة اعترف بتفاوت القدرات والوسائل والالتزامات داخل البلدان وفيما بينها.

وفي هذا الإطار، تعهدت أوغندا باتخاذ عدد من التدابير لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى ذات الصلة للمؤتمرات الدولية الرئيسية. وتضطلع سلطتنا الوطنية لإدارة البيئة بالإشراف على جميع المسائل المتعلقة بالحماية البيئية وإصداء المشورة بشأنها. وخطة عملنا الوطنية بشأن البيئة باشرنا في تطبيقها. ويجري تنفيذ المشروعات المتعلقة باستخدام الطاقة على نحو سليم بيئياً.

ومن خلال خطط مثل برنامج تخفيف حدة الفقر وبرنامج العمل على صعيد المجتمع المحلي، فإن حكومة بلدي تولي أهمية ذات أولوية لمشكلة الفقر التي تمثل في حالتنا سبباً رئيسياً للتدحرج البيئي ونتيجة رئيسية له. وأدخلنا أيضاً برنامج التعليم الابتدائي الشامل كوسيلة من وسائل معالجة الفقر على المدى الطويل. ونعرب عن تقديرنا لجميع البلدان والمنظمات الدولية التي مدت يد العون لها، ونناشدتها مواصلة الدعم، علاوة على الدعم الإضافي من الآخرين مع الوسائل الازمة لذلك.

وتتساءل أوغندا القلق الذي أثير حيال تزايد تأكل الالتزامات في إطار جدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات التي اضطلع بها في المؤتمرات الدولية الأخرى، ذات الصلة، مثل الالتزامات المتعلقة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والترتيبات المؤسسية للتنفيذ والرصد. وهذه بقيت إما دون تنفيذ أو نفذت تنفيذاً جزئياً.

وإن قيام بيئه دولية مؤاتية تفضي إلى النمو الاقتصادي والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية، ضروري لبلداننا لكي

إن عملية العولمة السريعة تهدد باكتساح أهداف البيئة والتنمية. وإن التحرر والعولمة المطلقي العنان يمكن أن يحدث أثراً سلبياً على التنمية المستدامة. ونقترح أن الاتجاهات الأخرى في هذا الصدد ينبغي مراقبتها عن كثب. ويجب أن يكون هدفنا استبطاط استراتيجيات لتوجيه العولمة نحو الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ونود أن نرى تعزيزاً لدور وعمل لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة المعنى بالبيئة، مع تحديد واضح للمسؤوليات. ويجب أن تظل لجنة التنمية المستدامة الهيئة الرئيسية على المستوى السياسي. وعلىها أن تقوى صلاتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية لضمان انسجام جهود هذه المؤسسات مع الجهود العالمية نحو التنمية المستدامة. ويجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يظل الهيئة الدولية لتعبئة العمل وبالتالي يجب تعزيزه.

ونؤيد اعتماد اتفاقية شاملة تغطي جميع أنواع الغابات. وتوضح تجربتنا منذ مؤتمر ريو أن وضع إطار قانوني الآن يأتي في حينه. والامتثال الطوعي لمبادئ إدارة الغابات لم يحُل دون تدهور الغابات وفقدانها. وإننا نحتاج إلى المزيد من الترتيبات الملزمة للإدارة المستدامة للغابات. ونعتقد أن هذا يمكن الأخذ بعين الاعتبار خالل جدول زمني محدد.

وفي الختام، تأمل بأن توفر هذه الدورة الاستثنائية الدفع السياسي اللازم لاتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة للمضي قدماً بعملية ريو. وإنني لواقف بأن بمقدورنا سوياً أن نحقق تواافق الآراء السياسي اللازم لهذا الغرض. فلننخل على العزم السياسي من أجل ترجمة ذلك إلى حقيقة واقعة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير العلوم والتكنولوجيا والبيئة في ماليزيا على بياته.

اصطحب داتو لاو هينغ دينغ، وزير العلوم والتكنولوجيا والبيئة في ماليزيا من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل مارتين أليكر، وزير الدولة للشؤون الخارجية في أوغندا.

التدور البيئي اتجاهه المتتسارع صُعداً. وبالنسبة لنا، نحن من بلدان الجنوب النامية فإن "استثنائية" هذه الدورة سيعترف بها فقط إذا تحركنا جميعاً قدماً، متتجاوزين مجرد إعادة التأكيد على الالتزامات، إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وهذا هو السبيل الوحيد لطمأنة أجيال الحاضر والمستقبل على وجود قاعدة موارد سليمة لوجودها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية في أوغندا على بيانه.

اصطحب الأونرابل مارتين أليكر، وزير الدولة للشؤون الخارجية في أوغندا من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تولوما نيروني سلادي، رئيس وفد ساموا، الذي سيتكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

اصطحب السيد تولوما نيروني سلادي، رئيس وفد ساموا، إلى المنصة.

السيد سلادي (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشر فني، بوصفني رئيساً لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، أن أتكلم نيابة عن البلدان الـ٤٢ الأعضاء في التحالف، وغالبيتها ممثلة في هذه الدورة الاستثنائية.

وأسمحوا لي أن أقول إننا نؤيد تأييدها تماماً البيان الذي أدلت به جمهورية تنزانيا في وقت سابق من هذا الأسبوع، بصفتها رئيسة لمجموعة الـ٧٧، ومتكلمة باسم المجموعة والصين.

يجدر التذكير بأن تنفيذ سياسات التنمية المستدامة، بالنسبة للبلدان النامية، يحتاج إلى الالتزام وإلى استثمار موارد مالية إضافية كبيرة. وعليه يجب علينا أن نواصل الإصرار في ١٩٩٧، كما فعلنا في ١٩٩٢، على ضرورة تحديد السبل والوسائل لتوفير موارد مالية جديدة وإضافية لتنفيذ السياسات والبرامج التي نسعى إلى نشرها بسرعة كبيرة.

إن الاختبار الحاسم لجديّة تجديد التزامنا بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، عام ١٩٩٧ يتمثل في مدى إمكاننا الحصول على التزام أقوى من البلدان المتقدمة النمو بعكس مسار التراجع في تدفقات المساعدة الرسمية، وبالتالي إلى تحقيق هدف الأمم المتحدة المقبول به ونسبة ٠٪.

تتمكن من توليد الموارد والقدرات التي تحتاجها لمعالجة الفقر والمشاكل البيئية الأخرى. وهذه المسائل بالنسبة لـ"أوغندا ملحة على وجه الخصوص في مجالات زيادة الاستثمارات وتجارة الصادرات وتعزيز الإغاثة من الديون. وأية مناقشة جارية بشأن هذه المسائل في محافل أخرى يجب ألا تؤدي إلى أشكال جديدة من المشروطية أو الالتزامات التي تضر بجهودنا الإنمائية".

ويساور أوغندا القلق أيضاً لأن التدور البيئي، بالرغم من الالتزامات المضطلع بها في إطار جدول أعمال القرن ٢١، يستمر دون أية ضوابط، في جملة أمور، من خلال الانبعاثات الملوثة وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، والنفايات الخطيرة والمشعة والاستخدام غير بشكل خاص على اتخاذ تدابير عاجلة لاستئصال هذه الظواهر المؤسفة وعكس اتجاهها. وفي هذا الصدد يجب على البلدان الصناعية أن تعتمد التزامات ملزمة قانوناً تتعلق بالجداول الزمنية ومستوى خفض انبعاثات غازات الدفيئة فيها.

ونحيط علماً بالاقتراح الرامي إلى بدء مفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بالغابات. ومع ذلك، فإننا نرى أن تنائج هذه المفاوضات ينبغي ألا تضعف الحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية.

وهناك حاجة ملحة لصوغ نهج متضادرة لتنمية الموارد المائية المتكاملة وإدارتها من أجل توفير مظلة شاملة للتنسيق والتعاون على جميع الأصعدة. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالاهتمام بالمقترن الرامي إلى إنشاء مجلس عالمي للمياه. وأوغندا، من جانبها، أخذت في التحول من استخدام نظام مركزي لإدارة المياه إلى استخدام نظام يعتمد إلى المجتمع حيث أن المتأثرين مباشرةً يشاركون في صنع القرار. ولقد وضعنا خطة عمل بشأن المياه وقانوناً للمياه هدفهما تيسير إدارة مرنة ومتعددة لموارد المياه على جميع الأصعدة.

وفي سياق التعاون في شرق أفريقيا، يجري إعداد طرائق للاستخدام الفعال والمستمر لبحيرة فكتوريا. غير أن النباتات المائية ما زالت مشكلة رئيسية تؤثر سلباً على البيئة البحرية ونقل المياه من البحيرة. وإننا ندعوا إلى توفير دعم عاجل لمعالجة هذه المشكلة.

ومع اقترابنا من نهاية جولة الاستعراض هذه لما تم تحقيقه منذ ريو، فتقيمينا هو أن النجاحات التي تحققت كانت أقل من الإخفاقات. وفي نفس الوقت، يواصل

المبدأ الاحترازي أصبح بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة حتمية بيئية ومحنة. وأينا الراسخ هو أن هناك حاجة واضحة وظاهرة لاتخاذ تدابير احترازية الآن. ونظراً لما تتصف به المشكلة من طبيعة عالمية ويعيدها الأجل، لا بد لنا أيضاً من القول إنه يجب أن ننظر في وجوب أن تقوم جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية، بأعمال إضافية مناسبة إذا أردنا أن نتجنب الآثار التي يتذرع عكس مسارها والخطيرة المحتمل أن تترتب على النظام المناخي العالمي في المستقبل.

ويتعين أن يحدد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إجراءات محددة في الاجتماع الذي ستعقده في كيوتو في وقت لاحق من هذا العام. ومن الضروري في رأي تحالف الدول الجزرية الصغيرة وجوب أن تكون هذه الدورة الاستثنائية أساساً لاتخاذ قرارات قوية وفعالة في كيوتو. وإن قبولنا بمشروع بروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة لخفض مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ أمر معروف جيداً وقديم العهد. ونعتقد أن وضع هدف كهذا لا يزال معقولاً وهو رهن بإرادة بلدان المرفق الأول لقبول هذا الخفض وتحقيقه.

واسمحوا لي بأن أقول في هذا المنعطف إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يرحب بآليات المحددة لخفض الانبعاثات التي اقترحها الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٠، مثلاً يرحب بالهدف الذي أعلنه مؤخراً لعام ٢٠٠٥. وإن حسن القيادة بشأن هذا الموضوع العالمي الخطير متوقع ومضمون، ونحن نتمنى على الاتحاد الأوروبي في ذلك.

إننا نعتبر الصلات القائمة بين الطاقة والمسائل الاقتصادية والبيئية صلات حيوية في سياق التنمية المستدامة، ونرحب بالتركيز الذي جرى على هذه المسائل خلال الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية. ونعتقد أنه يجب أيضاً إيلاء اهتمام أكبر في عملية الاستعراض هذه لأن أهمية تطوير جميع جوانب برامج الطاقة المستدامة والنظيفة والمتعددة.

ومن الضروري أن يزداد التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية، لا سيما أكثر البلدان تعرضاً للخطر مثل الدول الجزرية الصغيرة، في سلوك مسارات الطاقة المستدامة بأقل أثر ممكن على بيئتنا. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يؤيد تحالف الدول الجزرية الصغيرة تأييداً قوياً تشجيع البحوث المتعلقة بالطاقة

في الماء من ناتجها القومي الإجمالي، وبتجذير رصيد مرفق البيئة العالمية وزيادة أمواله زيادة كبيرة.

ويرحب شعبنا بالقرار الذي اتخذته الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة والذي ينص على وضع طرائق لاستعراض برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في بربادوس عام ١٩٩٤. ولقد كان مؤتمر بربادوس المؤتمر الرئيسي الأول المعنى بالتنمية المستدامة بعد ريو. ونعتقد أن أحد الإنجازات الجديرة بالذكر التي تمت متابعة لمؤتمر قمة الأرض والمنحي الذي اتخذته الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، هو الاعتراف المتزايد بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن برنامج عمل بربادوس يمثل اليوم التزاماً من جانب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بت تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، في سياق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية يحذوهاأمل وطريق في أن تؤدي عملية الاستعراض التي تقوم بها هذه الدورة الاستثنائية إلى تنشيط وتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس، ليس من جانب الدول الجزرية الصغيرة نفسها فحسب، بل أيضاً بصورة أخص من جانب المجتمع الدولي بأسره. لذلك تتطلع نحو دعم المجتمع الدولي الكامل لنا عندما يجري الاستعراض في عام ١٩٩٩.

إن صحة الغلاف الجوي وحمايته أولوية تتصدر أولويات الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وسنواصل المشاركة بنشاط في المفاوضات الدولية. فتغير المناخ يهدد حياة جزرنا ومجتمعاتنا المحلية. والواقع أننا لا ننسى في انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب المشكلة. ولذلك تتطلع إلى البلدان المسؤولة بالدرجة الأولى، أي البلدان الصناعية، كي تتخذ أكثر الإجراءات عجلة وأشدّها فعالية.

إننا لا نجهل الصعوبات وأوجه عدم اليقين القائمة. إلا أن الدليل دامغ، ونحن نقر بأن مشكلة تغير المناخ تستدعي تعزيزاً فورياً ملماساً للتزامات البلدان الصناعية - التزامات المرفق الأول - ضمن أهداف وأطر زمنية محددة للتخفيض. وهناك منافع واضحة للت秉ير في العمل، بما في ذلك القيام بأعمال "لا يؤسف فيها على شيء". ونحن لا نشك على الإطلاق في أن التأخير سيضاعف من الصعوبات في المستقبل. وإن

اصطحب السيد جواو سيروديو دي أميدا، نائب وزير البيئة في أنغولا، إلى المنصة.

السيد جواو سيروديو دي أميدا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية: الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): لقد حضرت أنغولا في حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلى جانب بلدان عديدة أخرى من العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وشاركت فيه، وأسهمت في النتائج والتوصيات التي خلص إليها. وفي ضوء نطاق المؤتمر وأهمية القرارات التي اتخذت والاتفاقيات التي أبرمت فيه، لا يساورنا شك في تصنيفه كأحد الانتصارات الرئيسية للأمم المتحدة.

وبعد قمة ريو ١٩٩٢، غيرَ العالم نظرته إلى المشاكل البيئية المحلية والإقليمية والدولية. ومنذ ذلك الوقت، لا يمكن مناقشة التنمية أو الاقتصاد أو الفقر أو الرفاه الاجتماعي دون مراعاة البُعد البيئي.

وبعد مرور وقت قصير على مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢ الذي أذن بدء مرحلة جديدة في الحياة العالمية، أطبقت على أنغولا مرة أخرى حرب أهلية حرقتها مصالح غريبة عن شعبنا. وكانت تلك الحرب أكثر خطورة وتدميراً من الصراعات التي سبقتها. ونحن نعتقد أن فترة جديدة من السلام تبدو الآن في الأفق، ونحاول جاهدين أن تكون هذه الفترة طويلة ودائمة.

ونحن الآن نعول على مساعدة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام الذي يتوق إليه جميع الأنغوليين. ونفتمن هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن امتناننا البالغ لجميع الدول الشقيقة التي مدت لنا يد المساعدة دونما تحفظ. وقد بذلت الأمم المتحدة جهداً كبيراً لكي تبقى في أنغولا على قوة خاصة من ذوي الخوذ الزرق وسعت بصفة خاصة إلى الإبقاء على فريق تفاوضي يتحلى بالكفاءة العالية والصبر والمثابرة.

وبوسعنا الآن أن نتّخذ تدابير حاسمة من أجل الوفاء بمسؤولياتنا بمقتضى الاتفاقيات الدولية التي ولدها جدول أعمال القرن ٢١ وللانضمام إلى الجهود العالمية الرامية إلى حماية البيئة من جميع جوانبها.

في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ صدقت الجمعية الوطنية في أنغولا على اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي وعلى اتفاقية مكافحة التصحر. وببدأ برلماننا المداولات بغية التصديق على اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات

المتجددة وتنميتها واستخدامها، بدعم ملموس وإيجابي من شركائنا في التنمية، لا سيما بتزويدنا بالتقنيات المناسبة والكافية.

وثمة دليل قاطع على تعرض المحيطات للخطر المتزايد، وهي أعظم مورد هام مشترك بيننا، وحساسة الأهمية لوجودنا. وإن "المشاكل المعاصرة" مع مصايد الأسماك، وهو ما يتم الاعتراف به في جدول أعمال القرن ٢١، تبقى قائمة إلى حد بعيد دون هوادة. فالتهديدات التي تتعرض لها صحة البيئة البحرية وإنتاجيتها وتنوعها البيولوجي تترك مضاعفات مباشرة على جميع الدول الجزرية، مثلما تترك علينا جميعاً. ونعتقد أن هذه الدورة الاستثنائية يجب أن تبرز الحاجة إلى التنفيذ الكامل للالتزامات المقطوعة والأحكام الاتفاقية الدولية الهامة التي تم التفاوض بشأنها منذ ريو من أجل تحسين الحفاظ على مخزونات الأسماك وإدارتها، ومن أجل حماية البيئة البحرية، ونذكر بصفة خاصة الحفاظ على الشعب المرجانية، وكل ذلك ضمن الإطار القانوني العام لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونحن نتطلع إلى نجاح السنة الدولية للمحيطات العام المقبل وإلى تمويل مبادرات المياه الدولية التي يتّخذها مرفق البيئة العالمية ومن خالله.

وأخيراً، إن السياحة بالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية واحد من الأنشطة الاقتصادية التي تتّوسع بسرعة. والدول الجزرية الصغيرة، إذ تهتم بضرورة أن تكون السياحة جيدة التخطيط ومستدامة بيئياً، وضفت أولوية بشأن سياسات التنمية تعتبر السياحة البيئية مصدراً آخذاً في النمو. وتشجع على استمرار دعم المجتمع الدولي للجهود التي بذلها من أجل بناء قدرتنا في مجال التنمية السياحية المستدامة البعيدة الأجل، ضمن سياق برنامج عمل بربادوس، ونتطلع إلى ازيد ياد مشاركة القطاع الخاص وتحمله المسؤولية البيئية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد ساموا، الذي تكلم بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، على بيانه.

اصطحب السيد تويلوما نيروني سلادي، رئيس وفد ساموا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جواو سيروديو دي أميدا، نائب وزير البيئة في أنغولا.

مدى الصعوبة التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو لتبديل اتجاهها، فإننا نأمل أن تكون هذه الصعوبات لأسباب بيروقراطية وبسبب مقاومة متعمدة لمثل هذه التحويلات. وفي الوقت الحاضر يعلم جميع القادة السياسيين مدى إلحاح عكس اتجاه التدمير البيئي وتدور الموارد الطبيعية.

وستقوم أنغولا قريباً بسن قانون بيئي أساسي يفرض على جميع قطاعات الحياة الوطنية أن تنشر صكوكاً قانونية من أجل الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحماية البيئية. وهذا القانون البيئي الجديد سيتضمن أحدث مفاهيم حماية التنوع البيولوجي مثل الرسوم التي يدفعها المستعملون الملوثون، وتدابير خاصة لحماية البيئة الحضرية وحماية السكان المحليين مع إيلاء اهتمام خاص لهؤلاء الذين تعوقهم الحدود المفروضة دون اعتبار لمصالحهم عبر الحدود.

والبرنامج الوطني للادارة البيئية الذي من المقرر أن تعتمده الحكومة سيشمل التعليم البيئي باستخدام الشبكة المدرسية ووسائل الإعلام الجماهيري، مع برامج متخصصة للجيش والقادة، وتعزيز جميع الوكالات المعنية بالبيئة وحماية التنوع البيولوجي وتنمية السياحة الآيوكولوجية؛ وتنفيذ السياسات البيئية الوطنية، اعتباراً من عام ١٩٩٢، على صعيد الولايات وهو ما أوصى به البنك الدولي وأيدته أنغولا تأييدها كاملاً.

ونحن ندرك أن هذا البرنامج رغم أنه برنامج طموح فإن هناك حاجة ملحة إليه. والحكومة عازمة على الشروع فيه بأسرع ما يمكن. ومن أجل التنفيذ الناجح لهذا البرنامج ستحتاج إلى المساعدة من جانب المجتمع الدولي وبصفة خاصة من جانب الأمم المتحدة.

إن أنغولا محظوظة بأرض شاسعة وتنوع بيولوجي غني وموارد طبيعية غنية تجذب اهتماماً دولياً كبيراً. وعلى الرغم من الحروب الطويلة التي تعرضت لها أنغولا فإن مواردها الطبيعية ظلت في معظمها كما كانت. والمساعدة الدولية مطلوبة لحماية البلد من الاستغلال الضارى لهذه الموارد.

وختاماً أسمحوا لي أن أناشد جميع الحاضرين في هذا المحفل إيجاد الآليات الفعالة الالزمة لتقديم المساعدة العاجلة إلى البلدان الأكثر احتياجاً إليها. إن مساعدتنا للأخرين مساعدة لأنفسنا.

البرية المعروضة للانقراض، وعلى اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية بخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، وعلى اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالخلص منها، وعلى بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وعلى اتفاقية باماكو لحظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى أفريقيا وبمراقبة حركتها داخل أفريقيا، وكذلك على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وسيتابع التصديق على الاتفاقيات الأخرى في الوقت المناسب، بمجرد إعدادنا أنفسنا لوضعها موضع التنفيذ.

وقد أعربت أنغولا في عام ١٩٩٢ عن تعهدها بالوفاء بالتزاماتها البيئية. وعلى الرغم من كل الصعوبات الناشئة عن الحرب الطويلة، أنشأت حكومتنا هيئة حكومية لشؤون البيئة. ومؤخراً عند تنصيب الحكومة الجديدة، تم رفع مستوى هذه الوكالة إلى المستوى الوزاري.

وعلى الرغم من أن أنغولا تضطلع الآن بدورها في مجتمع الأمم، فإننا نشعر بالتوخوف إزاء نتائج السنوات الخمس الماضية من العمل بشأن جدول أعمال القرن ٢١. ولا نريد أن نكرر ما سبق أن قيل في هذه الدورة الاستثنائية. إننا نؤيد البيانات بشأن ضرورة مكافحة الفقر باعتبار ذلك النقطة المحورية للحفاظ على البيئة، على حد قول رئيس جمهورية زimbabوي والرئيس الحالي لمجموعة الـ ٧٧ والصين ورئيس البرازيل.

في الماضي لم تكن أنغولا قد أعدت نفسها للتلقى أي مساعدة لتنفيذ مشاريع وبرامج بيئية. أما الآن فإننا نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى المساعدات الدولية. وقد كانت أنغولا حتى وقت قريب غير مستعدة لتنفيذ مشاريع وبرامج بيئية. أما الآن فإن أمتنا يمكن أن تبدأ في العمل في هذا المجال وهي تحتاج إلى جميع المساعدات الدولية التي يمكن أن تتلقاها.

إن لدى أنغولا، نتيجة الحرب الطويلة، الآلاف من الأشخاص المشردين واللاجئين والمشوهين. لكن لديها شعب قوي مصمم يحتاج إلى المساعدة للوقوف على قدميه والتحرك مرة أخرى.

إن الصداب التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بنقل التكنولوجيا والأموال المتعهد بها في ريو عام ١٩٩٢ تتسبّب في مشاعر القلق لدى البلدان النامية التي كانت ترجو أن تنفذ برامجها بمساعدة هذه البلدان المتقدمة النمو. وإذا نعلم

والتنمية المستدامة العالمية. فإننا جميعاً نعلم أن قوة السلسلة لا تتجاوز قوة أضعف حلقاتها.

ويجب الوفاء بدقة بالالتزامات التي أبرمت في قمة ريو من جانب كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، التي تحمل مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباعدة. وقد تم تحديد الموارد الجديدة والإضافية والتكنولوجيا السليمة بيئياً باعتبارها مدخلات ضرورية لإيقاف التدهور البيئي العالمي النطاق، وتحقيق النمو

الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة للجنس البشري. ويجب أن نجدد التزامتنا وأن نفي بها بحماس متزايد.

وقد امثلت نييال بإخلاص للالتزامات التي تعهدت بها في ريو. ودستور بلادي، الذي وضع قبل قمة الأرض، يتضمن حماية البيئة والحياة البرية والمحافظة عليها، والتنمية المادية المؤاتية بيئياً، باعتبارها أموراً تتبع سياسة الدولة. ونييال طرف في كل الاتفاقيات التي انبثقت عن ريو، والمتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر. وقد أسسنا في الداخل الآليات المطلوبة لتنفيذ التزاماتنا. إذ أنشأنا وزارة حكومية جديدة ذات تركيز خاص على التنمية والسكان. وانعكس التزامنا على نحو أكثر في إنشاء مجلس للحماية البيئية رفع المستوى يرأسه رئيس الوزراء بنفسه.

وتتبني نييال وجهة النظر القائلة بأن مشاركة النساء تكتسي أهمية قصوى في التنمية المستدامة. ولا يقل دور المجتمع المدني أهمية. ولدينا أيضاً إيمان راسخ بأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في متابعة أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

ونييال لديها الاستعداد والرغبة للتكاتف مع بقية العالم في السعي نحو عالم ينعم بالسلم والرخاء عن طريق التنمية المستدامة. أما البلدان الأقل نمواً، التي تمتلك الإرادة القوية للتحرك نحو التنمية المستدامة ولكنها تفتقر إلى الموارد، فإنها تحتاج إلى الكثير مما يلزم عمله من جانب المجتمع الدولي. وجهودها الوطنية لاستئصال الفقر يجب أن تكملها تدابير دعم دولية على نطاق أوسع. وبسبب الإعاقة الطبيعية الناشئة عن كون نييال بلداً غير ساحلي، فإنها تواجه عقبات إضافية واضحة في المشاركة على قدم المساواة في نظام التجارة الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولبعض الوقت في المستقبل المنظور،

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب وزير البيئة في أنغولا على بيانه.

اصطحب السيد جواو سيروديو الميدا نائب وزير البيئة في أنغولا من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نارنдра بيكرام شاه، رئيس وفد نييال.

اصطحب السيد نارنдра بيكرام شاه، رئيس وفد نييال، إلى المنصة.

السيد شاه (نييال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان مؤتمر قمة الأرض من الأحداث الهامة في تاريخ الأمم المتحدة، فقد أعاد خلق الوعي العالمي فيما ينحص بالتنمية المستدامة والحماية البيئية. وإن توافق الآراء العالمي الذي تحقق في مؤتمر القمة، باشتراك قادة ١٧٧ حكومة والعديد من المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمعات المدنية أدى إلى جدول أعمال متافق عليه للقرن الحادي والعشرين يستند إلى التنمية المستدامة لجميع البشرية. وبعد مرور خمس سنوات من مؤتمر ريو، تكتسي هذه الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة أهمية كبيرة، ليس فحسب لأنها ستستعرض وتقيّم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بل أيضاً لأنها، على ما نأمل، ستخرج في إعطاء حافز جديد لمساعانا المشتركة من أجل التنمية المستدامة.

من المحزن أن نسمع من قادة العديد من البلدان أن رخم ريو أصبح في حالة ركود، إن لم يكن على شفا الانهيار. وبنفس القدر تذرع تقارير الخبراء بالسوء. ويمثل انعدام الماء الصالح للشرب لأكثر من ثلث سكان العالم، وتأكل التربة المستمرة، وتزايد الاحترار العالمي، وتوسيع المناطق الحضرية المفلتة عن السيطرة، وتدفقات اللاجئين، ونمو السكان، والفشل في حماية النظام الإيكولوجي الهش للمناطق الجبلية، بعض المخاطر الماثلة.

وقد اعترفنا المرة تلو المرة بأن تحقيق التنمية المستدامة وإيقاف تدهور البيئة لن يتحقق إلا بمحاجمة الفقر في جذوره. إلا أن أعداداً أكبر فأكبر من الناس يتحولون تدريجياً إلى أحوال أكثر فقرًا نسبياً في البلدان النامية. وهناك كتلة ضخمة من البشرية واقعة في شراك الفقر. وينبغي ألا ندع هذا القطاع الكبير من سكان العالم يصبح الحلقة الضعيفة في سلسلة البيئة

دي جانiero. والوعي الكبير لشعب هندوراس ومشاركته يضمنان إحراز نتائج إيجابية في شتى الأنشطة المتعلقة بالمسائل التي تناولها الاجتماع.

وقد مكنتنا اعتبار تأثير البيئة على التنمية من اتخاذ القرارات على أساس النمو المستدام، وعلى خلفية من الديمocrاطية والمشاركة.

وفي هذا السياق ظلت هندوراس منذ عام ١٩٩٤ توافق بين التشريعات ذات الصلة وتجري مراجعة بيئية لعملية الإنتاج. وأصبح يستلزم الحصول على تراخيص بيئية للصناعة قبل أن تبدأ في العمل. وهوأؤننا محمي من خلال المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذها. وهذا يوضح رغبتنا في الاحتفاظ ببيئة صحية لرفاهية مجتمعنا. ونعطي الأولوية في برنامجنا للواحة والنظم والسياسات الهادفة إلى السيطرة على الانبعاثات الضارة في الجو، وتلوث الأرض والبحر كذلك. وفي هذا السياق أوقفنا استيراد البترول المحتوي على الرصاص وابتدأنا عملية صحية لإعادة تشكيل الهندسة الصناعية.

وصادقت هندوراس على الاتفاقيات البيئية الدولية وتقوم بتنفيذها، مثل اتفاقية قانون البحار، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، واتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، والاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر، والاتفاقيات المتعلقة بالحماية الإقليمية للغابات والتنوع البيولوجي، واتفاقيات التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وهذا التحالف يمثل استراتيجية وطنية وإقليمية مبدأها الأساسي إحداث تغييرات تكاملية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في أمريكا الوسطى، بحيث يتوجه كل جانب نحو احترام جميع أشكال الحياة، وتحسين نوعية الحياة، والمحافظة على تنوع الكوكب ومنطقتنا واحترام ذلك التنوع، واحترام حقوق الإنسان والتعدد الثقافي في منطقتنا.

وأود أن أشير إلى أننا في عام ١٩٩٦ أنشأنا المجلس الوطني للتنمية المستدامة، وشارك فيه المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات الأعمال التجارية. وقد اتخذنا الخطوات الأولى نحو إنشاء مجالس محلية للتنمية المستدامة وفقاً للجوانب الإدارية بجدول أعمال القرن .٢١

إن القطاع الخاص في هندوراس، وقد أصبح على وعي بالبعد البيئي في التنمية وبالحفاظ على الموارد،

لا يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لبلدان هي في وضع مماثل لنيبال. والبلدان التي مثل بلدنا، والتي تتبع أيضاً طريق السياسات الاقتصادية الحرة ونظام السوق المفتوح في وضع ديمقراطي ذي التزام عميق بحقوق الإنسان، تستحق اهتماماً ودعماً أكبر.

وقد أشار رئيس جمهورية ملديف، وهو الرئيس الحالي لرابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي، في خطابه أمام الجمعية يوم الثلاثاء الماضي، إلى إعلان دلهي الصادر عن وزراء البيئة للدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، الذين اجتمعوا في نيسان/أبريل من هذا العام. وقد ذكر الرئيس أن الإعلان يركز على خيبة أمل بلدان المنطقة الممتدة من جبال الهimalaya العالية إلى الجزر المرجانية المنخفضة في المحيط الهندي، حيال التلكؤ في تنفيذ التزامات ريو. وفي القمة التاسعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي انعقدت في مليء الشهر الماضي، تقرر أن يتخذ اجتماع وزراء البيئة في المنطقة شكلًا مؤسسيًا، ليصبح حدثاً سنوياً. وأصدرت القمة أيضاً توجيهات إلى وزراء البيئة للنظر في التوقيع على معايدة إقليمية لجنوب آسيا بشأن البيئة في سياق الاتفاقيات الدولية الموجودة المعنية بالموضوع. وأظهرت بلدان جنوب آسيا عزيمتها على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في ريو والمضي قدماً. ويصبح القول إن المجتمع الدولي ينبغي أن يدعم هذه المبادرات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد نيبال على بيانه.

اصطحب السيد نارنдра بيكرام شاه، رئيس وفد نيبال، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد سيرجيyo أليخاندرو زيلايا، نائب وزير الموارد الطبيعية والبيئة في هندوراس.

اصطحب السيد سيرجيyo أليخاندرو زيلايا، نائب وزير الموارد الطبيعية والبيئة في هندوراس، إلى المنصة.

السيد زيلايا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد امتهلت هندوراس إلى حد كبير للالتزامات التي دخلت فيها قبل خمس سنوات في قمة الأرض في ريو

اصطحب السيد إميليو إسكييردو، رئيس وفد إكوادور، إلى المنصة.

السيد إسكييردو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم باسم حكومة إكوادور في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

تعلق بلادي أهمية كبيرة على سياسات حماية البيئة. وإن الإنجازات التي تحقق في السنوات الماضية أدت إلى زيادةوعي مواطنينا بأهمية الدور الذي تقوم به القضايا البيئية في العمليات الإنمائية في بلداننا. كما مكنت هذه السياسات هيئات الدول المختلفة من إنشاء آليات التنسيق اللازمة لنشر المعلومات والسياسات والتعليمات ضمن أمور أخرى، بشأن القضايا المتعلقة بالتنوع الإحيائي، وإلغاء الرصاص في البنزين وإنشاء سجل بالنفايات السامة والخطرة.

وتعطي إكوادور الأولوية لرفع مستوى معيشة جميع مواطنها عن طريق التحقيق الكامل للأهداف الاجتماعية الموضوعة في خططها التعليمية والصحية والإسكانية والإنسانية التي تتواهم جميعها مع الالتزامات العالمية القائمة بموجب خطط عمل المؤتمرات الدولية التي عقدت بشأن البيئة والتنمية، وحقوق الإنسان، والسكان، والمرأة، والمستوطنات البشرية، وخططة عمل القمة الاجتماعية.

وتسعى سياسات إكوادور الاجتماعية إلى إشراك السكان الأصليين والأقليات الإثنية إشراكاً كاملاً في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد، فضلاً عن حصولهم على قوائدها. وترى إكوادور، وهي تأخذ ذلك بعين الاعتبار، ضرورة تشجيع المبادرات الرامية إلى إعادة تقييم القطاع الريفي؛ وتنفيذ سياسات سليمة لملكية الأرض تفيد مجتمعات السكان الأصليين؛ وتشجع الآليات المالية الداخلية والخارجية لتمكينهم من تنمية قدراتهم الإنتاجية بنجاح؛ وتعزيز حماية معارفهم وممارساتهم التقليدية الموروثة عن الأسلاف فيما يتعلق بالتنوع الإحيائي.

وفي غضون الشهور القليلة القادمة ستتعرض إكوادور لتهديد ظاهرة "تيار النينيو"، التي أدت إلى استفحالها آثار تغير المناخ. وتتوقع التنبؤات العلمية بأن أثراها هذا العام سيكون بالحدة نفسها التي كان عليها في عام ١٩٨٢ أو أسوأ. إن المشكلة التي تتوقع إكوادور حدوثها ينبغي أن تواجه بتضامن ودعم دوليين للمساعدة على منع آثارها وتخفيتها.

أنشأ مجلساً من أصحاب الأعمال معنياً بالتنمية المستدامة.

وهيمندoras بلد به غابات كثيرة حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع أرضنا مكسوة بالغابات. ومن هنا تأتي أهمية الغابات بوصفها بالوعة لامتصاص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. وكونغرس هندوراس الآن ينظر في سن قانون لإصلاح الأراضي، سيشكل جزءاً من استراتيجيةتنا للموارد الطبيعية. وهذا القانون مكيف حسب خصائص كل منطقة من البلد. وقد أنشأنا مجلساً وطنياً معنياً بالمناطق المحمية والشبكة الوطنية للمناطق المحمية والتنوع الأحيائي لإدارة ورصد ٢,٥ مليون هكتار، تمثل ٢٥ في المائة من أراضي بلادنا. وتشكل ٠٠٠ ٨٠٠ هكتار منها واحداً من مواقع تراث الإنسانية الـ ٢٢ الموزعة على امتداد العالم. وإنني أشير إلى محمية ريو بلايانو للغلاف الحيوي في الجزء الشمالي الشرقي من بلدنا.

إن التهديد المتتصاعد للبيئة يمثل شاغلاً دائماً لبلادنا وللمنطقة. إنه مشكلة خطيرة يجب التصدي لها فوراً، معأخذ الحالة الخاصة لكل بلد بعين الاعتبار. والتدهور البيئي مشكلة عالمية تنشأ بالدرجة الأولى من أنشطة البلدان الصناعية والمتقدمة النمو، التي تدفعها شهوة الربح والنزعة الاستهلاكية. فلتجعل من هذه المناسبة فرصة للتأمل وتفتق على إحداث تغييرات جذرية في تلك البلدان.

إننا نؤمن بضرورة التنسيق على نحو أفضل بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية، وبأن استدامه مواردنا الطبيعية أمر جوهري، اليوم وفي المستقبل، حتى يتسعى لنا استئصال الفقر وتحقيق تنمية منصفة وعادلة وقادمة على الشراكة على امتداد العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب وزير الموارد الطبيعية والبيئة في هندوراس على بيانه.

اصطحب السيد سيرجيو أليخاندرو زيلايا، نائب وزير الموارد الطبيعية والبيئة في هندوراس، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إميليو إسكييردو، رئيس وفد إكوادور.

الصعيد العالمي. فلم يحدث نقل للتكنولوجيا وانخفضت المساعدة الإنمائية الدولية. وبالتالي يتعين علي أن أشير إلى أن وفدي رحب بشدة بالبيانات التي أدلّى بها في هذا المنتدى مختلف رؤساء الدول والحكومات لا سيما الذين ينتمون إلى البلدان الصناعية، الذين عبروا عن رغبتهم في زيادة تدفقاتهم المالية بغية بلوغ الأهداف التي وضعناها قبل خمس سنوات.

ويرى وفدي كذلك ضرورة تنفيذ نظام لشفافية في التجارة من شأنه السماح بإدماج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي.

إن إكوادور، بوصفها بلداً من منطقة الأمازون، تمتلك تنوعاً إيكولوجيَا وغابياً كبيراً، ولها واحدة من أغنى محميات التنوع الأحيائي في العالم. وتمثل جزر غالاباغوس، وهي أحد مواقع التراث الطبيعي، ملادعاً تسكنه أنواع فريدة وتوجد فيه الذاكرة الجينية لأشكال عديدة من الحياة الموجودة على الأرض.

ومن ثم ينظر بلدي إلى المستقبل بتفاؤل كبير. إلا أن ذلك المستقبل يحتاج بالتأكيد إلى أن يُبنى بجهود الشعب الإيكوادوري، ودون شك، يتقييد المجتمع الدولي بالالتزامات المعلنة بموجب إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١، وهي المبادئ والتحديات التي تود إكوادور أن تعيد تأكيدها هنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد إكوادور على بياني.

اصطحب السيد إميليو إسكييردو، رئيس وفد إكوادور، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به السيد جيمس غوستاف سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اصطحب السيد جيمس غوستاف سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى المنصة.

السيد سبيث (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتعين علينا أن تكون صريحة مع أنفسنا، لقد تحققت عدة مكاسب حقيقة منذ ريو ولكننا قصرنا أيضاً في أعمال عديدة. فالتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لم يكن سريعاً أو بعيداً، لكننا ثنا نأمل جميعاً.

في ٣٠ نيسان/أبريل، أصدر رئيس جمهورية إكوادور المرسوم الطارئ ٤٥، الذي يعلن المحافظة على النظم الإيكولوجية لأرخبيل غالاباغوس أولوية وطنية. وقد تأثرت هذه النظم الإيكولوجية بالنمو السكاني المتتسارع، وزيادة الصيد غير المشروع، والأثار المبكرة لتيار النينيو، الذي أثر تأثيراً حاداً على تلك المنطقة. وهذا المرسوم، الذي أذيع على نطاق واسع،حظي بالدعم من المنظمات في الداخل ومن المجتمع الدولي. وهو يعيد تأكيد رغبة الحكومة الإيكوادورية في الاستمرار في حماية أرخبيل غالاباغوس، نظراً لظروف البيئة الفريدة.

وفي مؤتمر قمة الأمم يكتين المعنى بالتنمية المستدامة، المعقد في سانتا كروز دي لاسييرا، في بوليفيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اقترحت إكوادور اعتماد التزامات قوية بإحراز تقدم كبير تماشياً مع اتفاقات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. وركز بلدي أيضاً على الأهمية الكبيرة لتشجيع التنمية المستدامة، التي تستهدف الموازنة بين الأنشطة البشرية والطبيعة عن طريق سياسات وأنشطة تؤدي إلى إقامة اقتصاد يتسم بالكفاءة والإنصاف، ومجتمع تسوده العدالة، والمحافظة على البيئة، بغية كفالة مستوى أفضل من الحياة للجيل الحاضر والأجيال المقبلة في بيئه آمنة.

لقد بذلت إكوادور جهوداً شاقة طوال السنوات الخمس الماضية، خاصة في مجال تشجيع الإطار القانوني والمؤسسي عن طريق إنشاء معهد الغابات والمناطق الطبيعية، ولجنة المستشارين البيئيين التابعة للمكتب الرئاسي، ووزارة البيئة، ونظم خطة إكوادور البيئية، ودخول قانون التنوع الأحيائي حيز التنفيذ، ومشاركة المنظمات غير الحكومية في مختلف جوانب عملية صنع القرار الوطني، وتعزيز مبدأ "الملوث يدفع" عن طريق تنفيذ الشبكة الوطنية للأثر البيئي، وأهم من ذلك كله، صياغة السياسات البيئية الأساسية الإيكوادورية.

وقبل أسبوع قليلة، حصلت الحكومة الإيكوادورية على تفویض شعبي لإصلاح دستورها، وإن العمل لتضمين الدستور فصلاً خاصاً معيناً بالبيئة جار على قدم وساق.

وترى إكوادور ضرورة التحفيز على مزيد من المشاركة المدنية في جميع مراحل القضايا البيئية. ولهذه الغاية تم تصميم نظام وطني لتقدير الأثر البيئي ويجري تنفيذه.

وبعد خمسة أعوام من الجهود الداخلية، لا زالت غير راضين عن مدى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على

وفي الهند وفي كوستاريكا، على سبيل المثال، أوجدت برامج بناء القدرات طرائق "المحاسبة الخضراء" في سياستها وصنعهما للقرار على الصعيد الوطني. والفلبين عاقدة العزم على أن تصبح الأولى بين "الفهود الخضراء" في آسيا. وبرامج بناء القدرات في القرن ٢١ القائمة في تنزانيا والمغرب وملاوي تدعم الجهدات التي تبذلها هيئات التخطيط في تلك البلدان لإدماج مفاهيم وإجراءات التنمية المستدامة في تخطيطها الوطني العام. وهذه إنجازات يحدّر ذكرها برنامج بناء القدرات هذا في القرن ٢١، ويبحث البرنامج الإنمائي بقوة على استمرار برنامج بناء القدرات في القرن ٢١ لما تبقى من هذا القرن.

ولا نزال أيضاً شريكاً قوياً، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، في مرفق البيئة العالمية الذي أصبح الآن آلية التمويل المؤقتة لاتفاقية حفظ التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على حد سواء. ويحتفل البرنامج الإنمائي هذا الشهر بحدث هام يمثل في رعاية ١٠٠٠ مشروع تابع لمرفق البيئة العالمية، تأتي بما يزيد على نصف بليون دولار للتصدي للتحديات البيئية التي تهدّد البلدان المتقدمة والمانحة.

وفيما يتعلق بالغابات، يدعم البرنامج الإنمائي برنامج العمل الذي انبثق من الفريق الحكومي الدولي المعنى بالغابات. ونحن نحث على المضي قدماً بالتوصيات. والبرنامج الإنمائي، إلى جانب أعضاء آخرين في فريق العمل، ملتزم بمساعدة البلدان على بناء القدرات المطلوبة لتحقيق الإدارة المستدامة لموارد الغابات الوطنية.

في تقريرنا الأخير، "الطاقة بعد ريو"، استعرضنا الصلات القائمة بين الطاقة والمسائل الاجتماعية والبيئة. وأكدنا على الحاجة إلى وضع استراتيجيات للطاقة المستدامة تركز على فعالية الطاقة، والمصادر المتعددة، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة من شتى الأنواع. وقد أحرزت لجنة التنمية المستدامة تقدماً جديراً بالثناء في مجال المياه، وأحث على أن يمضي البرنامج المقترن قدماً أيضاً.

وفي كل مجال من هذه المجالات الثلاثة - الغابات والطاقة والمياه - تتمثل المشكلة الرئيسية في أنها جمِيعاً تقريراً، شمالاً وجنوباً، تشجع على سوء استعمال هذه المصادر النفيسة وعلى الإفراط في استعمالها. وهذا التشجيع ليس سليماً أو مبرراً، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية البيئية. وفي عالم يطبق علم

وإتنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحاول التأكيد أن بناء القدرات على صعيد البلدان ضروري للتنمية المستدامة، وأن السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي جهد يبذل لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نعلم أن الفقر المدقع يمكن القضاء عليه في جيل واحد بتوفّر ما يكفي من الإرادة والحكمة والعمل. وليس لدينا بدبل أخلاقي سوى قبول هذا التحدّي بالجدية التي يستحقها.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه القيم على تنفيذ الفصل ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١، المعنى ببناء القدرات في البلدان النامية يتبعه، إلى جانب شركائنا العدديين، بوضع برنامج طموح لتنمية القدرات. ويقوم البرنامج الإنمائي عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة بتعزيز التعاون الوثيق داخل أسرة وكالات الأمم المتحدة. ويمكننا أن نستخلص دروساً هامة من هذه التجربة.

ولكي تحقق برامج تعميم القدرات النجاح، يجب أن تقوم على احتياجات فعلية وملكية محلية. فالسياسات والجهود التي هي بداعف اهتمامات عالمية فحسب ليست مستدامة. علاوة على ذلك، يجب أن يكون بناء القدرات لأجل بعيد، ويجب أن يجري تنسيقه تنسيقاً جيداً فيما بين المانحين. ولا بد لنا بصفة خاصة، وأنا أؤكد على هذا الأمر، أن ندرك أن الاتفاقيات الدولية القائمة اليوم تفرض على البلدان النامية سلسلة طويلة من متطلبات التخطيط غير المنسقة والصعبة. والواضح أن ترشيد هذه المتطلبات جار بصورة صحيحة، وكذلك الدعم المشترك والمنسق للاستراتيجيات التي تملّكها البلدان وتنفذها.

إن برنامج بناء القدرات في القرن ٢١ الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استجابة لجدول أعمال القرن ٢١، ساعد في السنوات الخمس الماضية على تمويل مشاريع في أكثر من ٤٠ بلداً. وإن وضع خطط وطنية ووضع استراتيجيات وطنية للحفاظ على البيئة وحمايتها هما المجالان اللذان أحرزا منتهى النجاح خلال السنوات الخمس هذه. وثمة بلدان مثل الصين، والفلبين، وبوليفيا أعدت جميعها وثائق وطنية لجدول أعمال القرن ٢١. وثمة بلدان أخرى، مثل غامبيا وملاوي ونيبال تعتمد على خطط بيئية وطنية قائمة للتصدي لتحديات جدول أعمال القرن ٢١. وهناك اليوم ما يزيد على ٤٠ بلداً أفريقياً لديها آلية تنسيق لوضع هذه الخطط.

ويحدوني الأمل في أن يكون بوسعنا أن نبني الوكالة الشقيقة لنا، أي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع تركيز واضح على المعايير الدولية لتلبية هذه الاحتياجات الملحة.

ومع تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ستكون لدينا أسرة أقوى في الأمم المتحدة لدعم المجتمع العالمي - على صعيد الحكومات الوطنية والمجتمع المدني على حد سواء - في جعل رؤيا جدول أعمال القرن ٢١ حقيقة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد جيمس غوستاف سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على بيانه.

اصطحب السيد جيمس غوستاف سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على القائمة السيد هiroshi Nakagima، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

اصطحب السيد هiroshi Nakagima، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إلى المنصة.

السيد Nakagima (منظمة الصحة العالمية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ نحتفل بالذكرى الخامسة لمؤتمر قمة الأرض في ريو، أود أن أعبر عن امتناني للأمانة العامة على تعاونها الوثيق معنا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونحن نتطلع إلى استمرار هذه الشراكة الممتازة.

إن تقرير اللجنة المعنية بالصحة والبيئة التابعة لمنظمة الصحة العالمية وفّر لمؤتمر قمة الأرض، في عام ١٩٩٢، تحليلًا معمقاً عن الروابط بين الصحة والبيئة. والكثير من الاستنتاجات الواردة في ذلك التقرير أدمجت في جدول أعمال القرن ٢١ وألهمت أول مبدأً في إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية، وهو المبدأ الذي يؤكد على أهمية الصحة بالنسبة للتنمية المستدامة.

ثمة رابطة لا تنفصّ بين الصحة والبيئة والتنمية البشرية، وعلى سبيل المثال فإن معدلات وفيات الأطفال تم الاعتراف بها منذ وقت طويل على أنها مؤشر أساسي للتنمية البشرية. وإن تحسين الوصول إلى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الأساسية - التي تعتبرها من أهم العناصر - لا يؤدي فحسب إلى زيادة العمر المتوقع للفرد بل أيضًا إلى تحسين نوعية الحياة. وهذا، إلى جانب تحسين صحة

الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، ينبغي أن نتبع قاعدته الأولى، ألا وهي أن تقوم بوضع الأسعار الصحيحة.

وبذل البرنامج الإنمائي جهوداً كبيرة لدعم تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة. وعرضنا استضافة الآلة العالمية المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأوّل من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وذلك من أجل تعزيز تعبئة الموارد.

وفيما يتعلق بمسألة المناخ، فإن عبء العمل أولاً والعمل إلى أقصى حد يقع مباشرة على الدول الصناعية، لا سيما الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وإن قيادتها والأعمال التي تقوم بها ضرورية لإضعاف الطابع الشرعي على هذا التحدي الهائل. ومع ذلك، فإن أفق البلدان هي التي يحملن أن تتعرض لأسوأ الأضرار بفعل تغير المناخ، لذلك يجب أن نمضي قدماً فنطبق القيود التي تفرضها اتفاقية المناخ.

ومنذ RIO، زاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنفاقنا زيادة كبيرة على أهداف RIO. فنحن ننفق الآن ربع إجمالي موارد برنامجنا على الحفاظ على البيئة وإدارة الموارد. وهذا يبين الالتزام الحقيقي للعالم النامي. بيد أن البلدان الغنية قصرت تماماً في تنفيذ الالتزام الذي تعهدت به في RIO. فلم تعمل على زيادة مساعدتها الإنمائية، مثلما وعدنا به - والحقيقة أنها خفضته - ولم يكن العديد منها مثلاً جيداً في سياساتها وأعمالها المحلية المتعلقة بالتنمية المستدامة. لذلك أحث أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على البدء عملياً بإعادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستواها العالي الذي كانت عليه.

وإن استمرار تدهور البيئة وتزايد الحاجة إلى التصدي لمسائل بيئية على نطاق دولي آخذ في الاتساع يبرزان معًا الإسهام الذي يمكن و يجب أن يقدمه الكيان الدولي في تطوير ورصد اتفاقيات بيئية دولية وفي تعزيز الحماية البيئية والحفاظ على البيئة على الصعيد الدولي.

ونحن بحاجة إلى شريك فعال على الصعيد الدولي للعمل مع منظمة التجارة العالمية ومع كيانات جديدة أخرى. ونحن بحاجة إلى هيئة دولية قوية لتسهيل عمل السلطات البيئية الوطنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الحماية الصحية والرعاية الصحية الأساسية للجميع. ومع مراعاة ذلك، فإن إصلاح القطاع الصحي ينبغي أن يهدف إلى تعزيز الرعاية الصحية الأساسية والمهام الصحية العامة ذات الأهمية البالغة لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن .٢١

ومنظمة الصحة العالمية تقوم حالياً بإعادة صياغة سياستها في مجال الصحة للجميع لمساعدة دولها الأعضاء على الاستجابة للتحديات الصحية العامة عند ظهورها في عالم سريع التغير. وينبغي القيام بجهد رئيسي في جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، لجمع المعلومات المبعثرة عن المحددات البيئية للأمراض. وإن تقديرات الأمراض الوبائية من هذا النوع تستتبع وجود شبكة عالمية لمحطات الرصد ومرافق الاستعلام والموظفين المدربين. والتنسيق المتعدد القطاعات ينبغي أن يتم على الصعيد الدولي، لكنه يتطلب أيضاً مشاركة جميع البلدان. بتوفير الموارد المالية والبشرية الواجبية بالغرض للحصول على المعلومات الضرورية وجعلها متاحة لجميع المعنيين.

إن لجنة التنمية المستدامة ستقوم قريباً باعتماد برنامج عملها وتحديد المسؤوليات التي سيقوم بها مختلف شركائها. ومنظمة الصحة العالمية، بوصفها تضطلع بمهمة إدارة الصحة، تتطلع إلى تعزيز آلياتها للتنسيق مع الوكالات الأخرى في مجال اختصاصها، وإلى تعزيز دعمها للبلدان لدى وضع سياساتها في مجالات الصناعة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتعليم والعلوم وزيادة الوعي. وفي كل هذه المجالات، تجمعت لدى منظمة الصحة العالمية خبرات مفيدة يمكن أن توفرها شركائها. ومنظمة الصحة العالمية، باعتبارها الوكالة المنفذة للبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، تعمل بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسهيل تقييم الأخطار على صحة الإنسان والبيئة من جراء التعرض للمواد الكيميائية وقد ساعدت على التوصل إلى اتفاق بشأن معايير مقبولة للسلامة. ومنظمة الصحة العالمية هي أيضاً الوكالة التي تقوم بإدارة المحفل الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية، الذي يشجع التشاور والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والصناعة.

وتشترك منظمة الصحة العالمية اشتراكاً فعالاً في مبادرة أفريقيا لعام ٢٠٠٠ المقررة مؤخراً. وترمي هذه المبادرة إلى تمكين البلدان من توسيع خدمات إمداد المياه والتصحاح باستخدام تكنولوجيا قليلة التكلفة وموظفي مدربي التدريب اللازم. وهذا يتمشى أيضاً مع خطة العمل

للمرأة والطفل، أدى إلى تخفيض معدل زيادة النمو السكاني على المستوى العالمي، ومن ثم إلى تخفيض الضغط على البيئة وعلى العكس من ذلك يتسبب الفقر وتدور البيئة وتدنى الموارد الطبيعية في مخاطر صحية ومظلم اجتماعية. ونظراً لهذه الروابط الواضحة فإن العديد من المبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ ترمي إلى تحسين الأحوال البيئية والحالة الصحية.

وحتى يصبح القطاع الصحي شريكاً كاملاً في التنمية المستدامة، يلزم إجراء تغييرات في الأنظمة الصحية الحالية في معظم البلدان. إذ أن هذه الأنظمة لا تزال تمثل إلى النهج الشفائي والعلاجية ولا تمثل إلى النهج الوقائي أو نهج الصحة العامة. ومع ذلك فإننا نعلم أن الزيادات في أمراض الرئة تتصل اتصالاً مباشراً بتوث الهواء. كذلك، من أجل الحد الفعال من العديد من الأمراض الاستوائية مثل الملاريا، نحتاج إلى أدوية وإلى لقاحات ولكننا نحتاج أكثر إلى سياسات قوية في مجال إدارة البيئة. وإن ظهور فيروس أبولا وحالات انتشاره الوبائي في أفريقيا اقترن بتعدى الإنسان على الغابات والحيوانات البرية.

إن الامتداد العمري بلا ضابط يؤدي لا محالة إلى إيجاد الظروف المثالية لتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض مما يؤدي إلى عودة ظهور تلك الحشرات الناقلة للأمراض. وإن حالات الظهور المفاجئ للطاعون في الهند وعودة ظهور العدوى الشديدة بحمى الدنك في أمريكا اللاتينية مثلاً واصحان على ذلك. وإن تغيير المناخ سيضر بالكرة الأرضية بأسرها. فالتنوع الجغرافي للحشرات الناقلة للأمراض سيتغير، مما يؤدي إلى زيادة احتمالات انتقال الأمراض بالحشرات الحاملة للأمراض، وخاصة الأمراض الاستوائية.

وفي جميع أنحاء العالم نجد أن الإدارة البيئية غير الواجبية بالغرض والسياسات الإنمائية قصيرة النظر تسببان في إلحاق ضرر بالغ ليس فحسب بمواردنا الطبيعية المحدودة بل، في المقام الأول، بصحة شعبنا. ويعين على جميع البلدان أن تولي اهتماماً بالآثار الصحية للتغيرات في البيئة وتجعلها جزءاً من تقييماتها للآثار البيئية.

ويتعين على الحكومات أن توفر الأطر السياسية والقانونية للإدارة البيئية السليمة وللسياسات الإنمائية الزراعية والصناعية التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الصحية الحالية والمستقبلية. والاتجاه الحالي نحو الخصخصة ينبغي ألا يقود الحكومات إلى إهمال مسؤوليتها. وينبغي للحكومات أيضاً أن تكفل إتاحة

المعيشة أصبحت أقل قابلية للتحقيق بالنسبة للكثير من مواطنين العالم.

وأظهر البحث العلمي الأخير أن فقدان الأنواع مستمر دون هواة، لكون ربع الثديات على الأرض مهدد بالانقراض، وبسبب الإفراط في استغلال الأنواع البحرية؛ وأن الأنشطة البشرية ترك أثراً مباشراً على المناخ العالمي؛ وأن تدهور البيئة يرتبط مباشرة بتدور صحة الإنسان.

إن المشورة العلمية الموضوعية والدقائق مطلب أساسي لتنفيذ اتفاقيات قمة الأرض. فقدتنا نعتمد على هذه المشورة لتحديد المشاكل والحلول المرتبطة بالتنمية المستدامة. نعتمد على إخلاص على الموضوعية العلمية لرصد آثار قراراتهم، وعلى الاستقلال العلمي في تطوير نماذج تنبئية لاستكشاف الخيارات السياسية، وعلى الإنجاز التقني لتقديم الحلول للمشاكل العالمية.

ومنذ ريو أقيمت أدلة إضافية على وجود ارتباطات لا انفكاك منها بين الصحة ورفاهية الإنسان والجودة البيئية. ونتيجة للتدهور البيئي الجامح تتوقع ازدياداً في عدد الأزمات الصحية والإنسانية، بما في ذلك انتشار الأمراض المعدية، وتزايد حالات سوء التغذية والمشاكل الصحية المرتبطة بتغير المناخ العالمي. وقد ثق العلماء بعض الآثار الصحية مثل اضطراب وظائف نظام الغدد الصماء نتيجة للكيماويات السامة التي تدخل إلى البيئة من الزراعة والصناعة.

وهناك حاجة إلى استراتيجيات صحية بيئية تنشطة تشمل تمويلاً كافياً للبحث الموجه نحو اكتشاف الروابط بين الصحة والبيئة، وأود أن أشدد هنا، بتركيز خاص على الأمراض المزمنة والأكثر انتشاراً التي تصيب الفقراء. ونركز على أن احتياجات الإنسان ومصالحه تتعارض تماماً مع التدابير المنبعة للحماية البيئية، وتتوفر تبريراً قوياً لاتخاذها.

وهذه التدابير المنبعة تقتضي أن تستثمر بما فيه الكفاية في تنمية القدرة العلمية وتحسين فرص الحصول على التكنولوجيا. ويأتي أعضاء مجتمعنا الرئيسية من القطاع الخاص، والحكومي، وغير الحكومي. وتنقضي متطلبات التنمية المستدامة شراكات فعالة بين هذه القطاعات وغيرها. والعلم باهظ التكلفة، وسيظل كذلك. ومعظم البحث العلمي يمول للأغراض العسكرية أو التجارية. ونحن وإن كنا نجني بعض الفوائد من البحث الذي تقوم به الصناعة أو يجري من أجلها، فإننا نحتاج

إلى أوصى بها لجنة السياسة الصحية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها مؤتمر القمة العالمي للطفل.

وإن حملاتنا الناجحة ضد مرض عمى النهر ومرض الدودة الغينية في أمريكا اللاتينية ومرض شاغاس أبرزت الأهمية الحيوية للمشاركة المجتمعية في كفالة تعزيز المكاسب في مجال الحالة الصحية وإدارة البيئة.

وستواصل منظمة الصحة العالمية القيام بهذه التدخلات الصحية وبتدخلاتنا الصحية الأخرى العديدة التي لها عنصر بيئي قوي. إن حماية وتعزيز صحة الناس في جميع البلدان يعنيان توفير فرص معززة للتنمية البشرية والنهوض بالبيئة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية على بيانه.

اصطحب السيد هirooshi Nakagima، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلمة التالية هي السيدة يولاندا كاكابادسي، رئيسة الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، التي ستتكلم نيابة عن المجموعة الرئيسية للمجتمع العلمي والتكنولوجي.

اصطحبت السيدة يولاندا كاكابادسي، رئيسة الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، إلى المنصة.

السيدة Kakabadi (المجموعة الرئيسية للمجتمع العلمي والتكنولوجي - الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نياحة عن أعضاء المجلس الدولي للاتحادات العلمية، وغير بيس، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة ومنظمات أخرى عديدة عاملة في مجال البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، أود أن أهدي هذا البيان تخليداً لذكرى الكابتن جاك - ايف كوستو، الذي مات قبل يومين. لقد كان رائداً عظيماً في الدفاع عن الموارد الطبيعية لوكينا.

وتظهر تجربة المجموعة الرئيسية للمجتمع العلمي والتكنولوجي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ خلال السنوات الخمس الماضية أن صحة نظامنا الإيكولوجي العالمي تدهورت وأن إمكانية توفير مستوى مقبول من

ويساورنا القلق حيال التلوث العالمي جراء المواد الكيميائية السامة المستخدمة في الزراعة والصناعة. إن إبرام اتفاق عالمي للتخلص من الملوثات العضوية الدائمة، كما طولب بذلك في الدورة التاسعة عشر لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مسألة ذات أولوية، ونحث على سرعة العمل في هذه الجبهة. وهناك حاجة أيضاً إلى المزيد من البحث في مجال النظم الزراعية المستدامة.

وختاماً، فإن الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية والمجموعات

إلى بحث علمي وتقديم مستقلين وموضوعيين، ولا يمكننا أن نعتمد على تمويل القطاع الخاص للدعم العلمي. وينبغي أن يدعم البحث من أجل التنمية المستدامة، في آن واحد معاً، عن طريق الاستثمار المباشر ومن خلال سياسات تقدم حواجز، مثل الفوائد الضريبية وإعفاءات الدعم.

ومن المؤسف كذلك أن الإطار المؤسسي الدولي لم يستطع أن يدعم بصفة مستمرة بحث التنمية المستدامة، بروبية بعيدة المدى تشمل تمويلاً مستداماً. ويشكل ضعف مؤسساتنا البيئية العالمية عقبة كبيرة، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة. وندعو جميع الدول إلى أن تضفي مزيداً من التماسك على بناء القدرة العلمية والتكنولوجية لدعم العلم عن وعي خدمة للإنسانية. ونحتاج إلى تعزيز العمل المقترن في جدول أعمال القرن ٢١ لمواجهة التدهور البيئي الأساسي، وذلك بالعمل خصوصاً من خلال العمليات التي أطلقت في ريو.

وبموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، نحث على العمل المتضافر باستخدام نهج وقائي: لمنع إدخال الكائنات المعدلة وراثياً إلى البيئة؛ ولضمان احترام سياسات حماية حقوق الملكية الفكرية للإنجاز العلمي، وتقديم حواجز مناسبة للمجتمعات المحلية، والمزارعين، والسكان الأصليين للمحافظة على النظم الإيكولوجية، وألأنواع، والموارد الجينية؛ ولحماية النظم الإيكولوجية، المعافاة من خلال إقامة شبكات من المناطق المحمية، في الأرض والبحر، والعمل على ترميم النظم الإيكولوجية المتدحورة.

وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، نشدد على أن هناك آثاراً على المناخ العالمي من صنع الإنسان، قابلة للقياس، وأن هذه الآثار في حالة تصاعد، وأن التزايد المستمر وغير الخاضع للسيطرة في تركيز غازات الدفيئة ستترتب عليه عواقب إيكولوجية واجتماعية واقتصادية وخيمة. وندعو الأطراف إلى تحديد مستويات تركيز الأهداف، وأن تعتمد أهدافاً محددة لتخفيض الابعاثات تفي بهذه المستويات.

ونطالب أيضاً بممارسة عمليات علمية مستقلة لوضع معايير لاستخدام الموارد الطبيعية تأخذ في الاعتبار الأداء الفعال للنظم الإيكولوجية المصاحبة، وخاصة فيما يتعلق بصيد الأسماك والغابات.

العلمية والتقنية الأخرى تدعوا جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المرتبطة بقمة الأرض.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزي): أشكر رئيسة الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة على بيانها.

اصطحبت السيدة بولاندا كاكابادسي، رئيسة الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣٢٠.